الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع :علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: خليف ديلمي

تحت عنوان

دور حساب التخصيص (FLDDPS) في التنمية المحلية بالمناطق الريفية

دراسة حالة بمحيط قديشة لبلدية عين الخضراء 2009-2014

لجنة المناقشة:

د. طلال زغبة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
د . توفيق تمار	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا و مقررا
د. عبد الحكيم بيصار	أستاذ محاضر ب	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

إهـــداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

إلى روح أمي العزيزة الغالية

إلى والدي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى زوجتي وأبنائي: لؤي – خديجة – أحمد – أنس

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى جميع أفراد العائلة

إلى جميع الدكاترة والأساتذة الذين لم يبخلوا علينا من علمهم ونصحهم

خاصة قسم علوم التسيير

إلى جميع الإخوة والأصدقاء والزملاء وكل من عرفتهم وخاصة طلبة

تخصص تسيير عمومي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

نسأل الله التوفيق والسداد

خليف

تشكرات

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور **تمار توفيق** لقبوله الإشراف على هذا البحث، وكل من قدّم يد العون والمساعدة، كما أشكر أعضاء اللجنة الموقرة كل من الدكتور: زغبة طلال والدكتور بيصار عبد الحكيم على ما قدموه من ملاحظات.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكافة إطارات محافظة الغابات لولاية المسيلة على المعلومات القيّمة التي قدموها لي، خاصة منهم خباط ياسين، نقبيل توفيق، بختي سمير، بولقواس العيد.

كما لا ننسى أن نشكر كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين الخضراء ، الأمين العام لبلدية عين الخضراء على المعلومات التي أعطيت لنا حول البلدية.

فهرس المحتويات

	الـــمـــوضـــوع	الصفحة
شكر		
فهرس المحتويات		I.
قائمة الأشكال		II.
قائمة الجداول		III.
قائمة الملاحق		IV.
قائمة الرموز والمختصرات		V.
مقدمة عامة		أ ب ج د ه
الفصل الأول	**التنمية المحلية في المناطق الريفية**	
المبحث الأول	مفهوم التنمية المحلية	9
المطلب الأول	ماهية التنمية المحلية	9
المطلب الثاني	مبادئ التنمية المحلية وأهدافها	11
المطلب الثالث	أطراف التنمية المحلية ومقوماتها	13
المبحث الثاني	أبعاد التنمية المحلية	16
الفرع الأول	البعد الاجتماعي	16
الفرع الثاني	البعد الاقتصادي	16
الفرع الثالث	البعد البيئـــــي	16
المبحث الثالث	التنمية المحلية في المناطق الريفية	18
المطلب الأول	مفهوم التنمية الريفية	18
المطلب الثاني	أهداف التنمية الريفية وأهميتها	19
المطلب الثالث	متطلبات التنمية الريفية	19
المبحث الرابـــع	صناديق دعم التنمية الريفية بالجزائر	20
المطلب الأول	التمويل عن طريق الصناديق الخاصة خلال الفترة 2000-2005	20
المطلب الثاني	التمويل عن طريق الصناديق الخاصة خلال الفترة 2005-2013	27
المطلب الثالث	التمويل عن طريق الصناديق الخاصة التي تم إنشاؤها سنة 2013	30
المطلب الرابع	التمويل بواسطة القروض الفلاحية	33

	الـــمـــوضـــــــــوع	الصفحة
الفصل الثاني	**دراسة ميدانية حول حساب التخصيص FLDDPS المسير من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة**	
المبحث الأول	نظرة على مشاريع التنمية الريفية	37
المطلب الأول	أثر حساب التخصيص FLDDPS على التنمية المحلية في الجزائر	37
المطلب الثاني	دور حساب التخصيص FLDDPS على التنمية المحلية في الجزائر	37
المبحث الثاني	نبذة عن محافظة الغابات لولاية المسيلة	38
المطلب الأول	الطبيعة القانونية والنشأة لمحافظة الغابات لولاية المسيلة	38
المطلب الثاني	الهيكل التنظيمي ، المهام والأهداف لمحافظة الغابات لولاية المسيلة	40
المطلب الثالث	برامج حساب التخصيص FLDDPS لمحافظة الغابات لولاية المسيلة في سنة 2009	40
المبحث الثالث	أثر FLDDPS على التنمية المحلية في محيط قديشة بلدية عين الخضراء	50
المطلب الأول	نظرة عامة حول بلدية عين الخضراء	50
المطلب الثاني	المشاريع المنجزة في إطار FLDDPS بمحيط قديشة ببلدية عين الخضراء	52
الفرع الأول	إنجاز سد تحويلي	53
الفرع الثاني	التزويد بالطاقة الشمسية	54
الفرع الثالث	فتح مسالك	55
الفرع الرابع	تصحيح المجاري المائية	56
الفرع الخامس	غراسة رعوية	57
خاتمة		60
قائمة المراجع		64
الملاحق		69

قـــائمـــــة الأشـــكـــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمحافظة الغابات لولاية المسيلة – الجزء الأول: المصالح الغابية	40
02	الهيكل التنظيمي لمحافظة الغابات لولاية المسيلة – الجزء الثاني: الدوائر الغابية	41

قـــائـــمـــة الجـــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير وأبعاد التنمية المحلية	17
02	الوضعية المالية لصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (حساب التخصيص 071-302) للفترة 1999-2007	22
03	الوضعية المالية لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (حساب التخصيص 111-302) للفترة 2003-2007	24
04	الوضعية المالية لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (حساب التخصيص 109-302) للفترة 2002-2007	26
05	الوضعية المالية الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (حساب التخصيص 121-302) للفترة 2005-2007	29
06	يوضح حصيلة إنجازات برنامج التنمية الريفية 2009- 2014	49

قائمة الرموز والمختصرات

المصطلح باللغة العربية / الفرنسية	المصطلح باللغة الأجنبية
بنك الفلاحة والتنمية الريفية **B**anque de l'**A**griculture et du **D**éveloppement **R**ural	**BADR**
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي **C**aisse **N**ationale de **M**utualité **A**gricole	**CNMA**
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز **F**onds de **D**éveloppement **R**ural de **M**ise en **V**aleur des **T**erres par des **C**oncessions	**FDRMVTC**
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب **F**onds de **L**utte **C**ontre la **D**ésertification et de **D**éveloppement du **P**astoralisme et de la **S**teppe	**FLDDPS**
الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **F**onds **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole	**FNDA**
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي **F**onds National de **D**éveloppement de l'**I**nvestissement **A**gricole	**FNDIA**
الصندوق الوطني للتنمية الريفية **F**onds **N**ational de **D**éveloppement **R**ural	**FNDR**
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **F**onds **N**ational de **R**égulation et de **D**éveloppement **A**gricole	**FNRDA**
الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي **F**onds **N**ational de **R**égulation de la **P**roduction **A**gricole	**FNRPA**
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية **F**onds de la **P**romotion zoo **S**anitaire et de la **P**rotection **P**hytosanitaire	**FPZPP**
الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين الفلاحين **F**onds **S**pécial d'**A**ppui aux **E**leveurs et **P**etits **E**xploitants **A**gricoles	**FSAEPEA**
البرامج البلدية للتنمية **P**lan de **D**éveloppement **C**ommunal	**PCD**
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية **P**rojets de **P**roximité de **D**éveloppement **R**ural	**PPDR**
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة **P**rojets de **P**roximité de **D**éveloppement **R**ural **I**ntégré	**PPDRI**
مشاريع جوارية لمكافحة التصحر **P**rojets de **P**roximité de **L**utte **C**ontre la **D**ésertification	**PPLCD**
البرامج القطاعية للتنمية **P**rogramme **S**ectoriel de **D**éveloppement	**PSD**
جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع **S**ystème de **R**égulation des **P**roduits **A**gricoles de **L**arge **C**onsommation	**SYRPALAC**

قـــائـــمـــة الـــمـــلاحـــق

الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مقرر اعتماد إنجاز مشروع جواري 2/1	69
02	مقرر اعتماد إنجاز مشروع جواري 2/2	70
03	اتفاقية إنجاز سد تحويلي	71
04	كشف كمي وتقييمي لإنجاز سد تحويلي	72
05	اتفاقية دراسة تقنية ومتابعة انجاز سد تحويلي	73
06	كشف كمي وتقييمي لدراسة تقنية ومتابعة انجاز سد تحويلي	74
07	نموذج طلب الحصول على خلايا الطاقة الشمسية 3/1	75
08	نموذج طلب الحصول على خلايا الطاقة الشمسية 3/2	76
09	نموذج طلب الحصول على خلايا الطاقة الشمسية 3/3	77
10	عقد إنجاز فتح مسالك	78
11	كشف كمي وتقييمي إنجاز فتح مسالك	79
12	اتفاقية دراسة تقنية ومتابعة إنجاز فتح مسلك	80
13	كشف كمي وتقييمي لدراسة تقنية ومتابعة انجاز فتح مسلك	81
14	اتفاقية إنجاز تصحيح المجاري المائية	82
15	كشف كمي وتقييمي إنجاز تصحيح المجاري المائية	83
16	اتفاقية إنجاز غراسة رعوية	84
17	كشف كمي وتقييمي إنجاز غراسة رعوية	85
18	نموذج منح حق استغلال نبات الصبار (التين الشوكي)	86

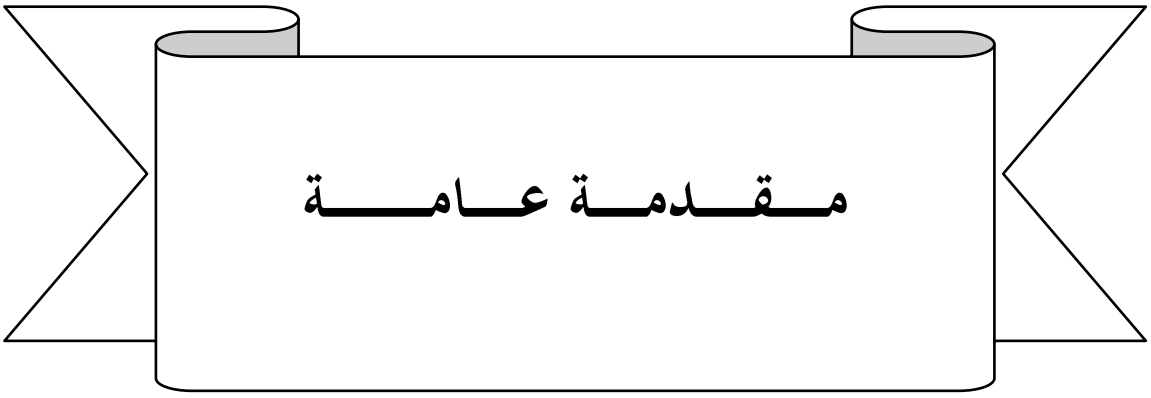
مـــقـــدمـــة عـــامـــــة

مقدمة:

في إطار التنمية الشاملة تم طرح مفهوم التنمية المحلية للتعامل مع مشكل وهو تخلف مناطق جغرافية بحد ذاتها دون أخرى، أي وجود تباين تنموي بين المناطق في الدولة الواحدة من خلال إعطاء فرص تنمية متكافئة مبنية على إمكانيات وموارد كل منطقة، عن طريق المشاركة الشعبية التي تمكن من ترتيب الأولويات التنموية لكل منطقة على حدى.

بالنسبة للجزائر وباعتبارها واحدة من الدول التي طالها الاحتلال، فقد شرعت ومنذ استقلالها إلى النهوض بالتنمية الوطنية، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي فوضعت مخططات وبرامج تضمن ذلك، إلا أن صعوبات واجهتها من عدم الاستقرار وغياب الأمن التي مرت بها الدولة الجزائرية أدت إلى تراجع واختلال في التنمية المحلية على مستوى المناطق الحضارية والريفية.

ويبدوا هذا الاختلال أكثر وضوحا في المناطق الريفية، التي أصبحت تعاني وتتخبط في مشاكل وصلت إلى حد غياب أدنى شروط الحياة وهو السكن والغذاء، وهذه الأزمة مردها بالأساس إلى التهميش والإقصاء الذي تعرض إليه العالم الريفي، إلى جانب اللاتوازن الإقليمي الذي كان محصلة التدهور العام بالإقليم في الفترة الأمنية السابقة، وتدني في إحجام السكان والفاعلين المحليين في الإسهام والمشاركة مما عمق آثار الاختلالات وتسبب في تدني الواقعية ووتيرة التنمية، مما جعل جُل البلديات الريفية حبيسة الركود والفقر الذي أعاقها حتى بعد التحسن الأمني.

هذا الواقع الصعب جعل الدولة الجزائرية مجبرة على التوجه لتحقيق تنمية بتلك المناطق وبالتالي أولتها اهتماما خاصا من خلال عدة سياسات متعاقبة للتنمية الريفية التي تعتبر كاستراتيجية تتم من خلال جُملة من الإجراءات المنتظمة والمتزايدة، تهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية على مستوى مجتمع ريفي محلي بمشاركة واعية ونشطة منه، من أجل توفير جو معيشي مناسب لسكان تلك المناطق، وزيادة رفاهيتهم وإرساء تنمية بها، ونظرا لخصوصيتها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى البيئية.

من أبرز الأدوات المستخدمة لذلك مختلف برامج التنمية الريفية وخاصة المشاريع الجوارية التي تعتبر أداة فعالة للدولة والسلطات العمومية من أجل تحقيق تنمية محلية بالمناطق الريفية الجزائرية.

ومحافظة الغابات لولاية المسيلة واحدة من الوسائل الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التنمية المحلية لمختف البلديات والقرى والمداشر وذلك من خلال عديد البرامج المسندة إليها سواء في التسيير والتنفيذ أو المراقبة، وهذا عبر سنوات عديدة.

أولا: إشكالية الدراسة

تحتل عملية دراسة دور برامج ومشاريع التنمية المحلية في المناطق الريفية أهمية بالغة ومكانة بارزة باعتبارها تمكننا من اكتشاف نقاط القوة والنجاحات المحققة لتثمينها من جهة، وكذا إبراز نواحي الضعف ومواضع تصحيحها من جهة أخرى، وذلك من أجل تجنب أسلوب التجربة والفشل في تنفيذ السياسات العامة خاصة سياسة التجديد الريفي، وإدارة المخصصات العمومية بالشكل المطلوب.

من أجل التأكيد على وجود تأثير لمختلف برامج التنمية الريفية المندمجة وقدرتها على تحقيق تنمية محلية بالمناطق الريفية، هذا يقودنا إلى طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور حساب التخصيص: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS) في التنمية المحلية بالمناطق الريفية، من خلال دراسة محيط قديشة ببلدية عين الخضراء؟

التساؤلات الفرعية :

- هل ساهم هذا الحساب في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف؟
- هل وُفقت محافظة الغابات لولاية المسيلة في تنفيذ البرامج المسندة إليها ؟
- ما هي البرامج الأكثر نجاعة لسكان المناطق الريفية ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية :

1– ساهم هذا الحساب في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف.

2– محافظة الغابات لولاية المسيلة قامت بما عليها من تنفيذ هذا الحساب بالرغم من وجود بعض المعوقات.

3– تعتبر برامج شعبة غرس الأشجار المثمرة، الطاقة الشمسية، بناء سدود وتربية الحيوانات وفتح المسالك الريفية الأكثر إقبالا عليها من طرف سكان المناطق الريفية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع في :

- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الريفي.
- الوقوف على إمكانيات المناطق الريفية ومعوقات تحقيق تنمية محلية بها.
- تبيان الأهمية التي توليها الدولة لمشاريع التنمية الريفية باعتبارها جزء من التنمية الشاملة والاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

- تقديم الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية والتنمية الريفية في الجزائر، بالتطرق إلى مفهومها، أهدافها ، وأهم المراحل التي مرت بها وكذا معوقاتها ؛
- تبيان أهم السياسات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالتنمية في المناطق الريفية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ؛
- عرض وتحليل لبعض مشاريع حساب التخصيص المنفذة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة.
- إبراز الآثار الناجمة عن تنفيذ هذه المشاريع على التنمية المحلية وكذا سكان المناطق الريفية.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال :

- أن موضوع التنمية المحلية والريفية يكتسي أهمية حضارية في عصرنا الحالي؛
- أن لموضوع التنمية المحلية والريفية حساسية كبيرة في البلدان النامية على اعتبار أن هناك من يؤيد هذه التنمية الحاصلة وهناك من يرفض منهجية التخطيط والتسيير لها ، لذلك تظل محل تباين في الرؤى والإيديولوجيات ؛
- تقويم عملية تنفيذ السياسات والقرارات المتعلقة بالفضاءات الريفية والتي تملك من الخصوصيات الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية ما يميزها عن باقي المناطق.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:**

تنصبُّ هذه الدراسة لسنة 2009 وهي المرحلة التي أطلق فيها حساب التخصيص الذي أُسند إلى محافظة الغابات تنفيذه وإنجازه وفق سياسة وطنية عمومية.

- **الحدود المكانية:**

ولاية المسيلة وبالضبط محيط قديشة ببلدية عين الخضراء

المنهج المتبع.

إن المقصود بمناهج البحث العلمي هو تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة، التي تم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية.

وللوصول إلى نتائج البحث والإجابة على كل التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية والتنمية الريفية، عند معالجة وتحليل المعطيات الإحصائية المتحصل عليها من مختلف المصادر، الذي يمكننا من معرفة إذا كان هناك أثر أي عنصر من عناصر الموضوع على الآخر ومدى تطوره أو تراجعه.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: طالبي رياض، دراسة بعنوان "التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام المواد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب"، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير قام الباحث من خلالها بتوضيح دور الاستغلال الأمثل للمواد الطبيعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ومساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي المستدام، مع قيامها بالمقارنة بين كل من الجزائر، تونس، والمغرب. خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مفتاح نجاح وفشل مشاريع التنمية

الريفية المستدامة، كما خلص الباحث إلى قيام الدولة المدروسة بإعطاء أهمية كبيرة للموارد الطبيعة المتجددة، والتنمية الريفية المستدامة خاصة مورد المياه.

الدراسة الثانية: أوشن فاروق، دراسة بعنوان "تقييم أثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة" جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير قام الباحث من خلالها بتوضيح مدى أثر تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة على تحقيق التنمية الريفية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى عدم قدرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على تحقيق تنمية ريفية مستدامة بعدة مناطق من إقليم ولاية خنشلة، هذا الإخفاق جعل هذه المناطق تستمر في المعاناة، كما خلص الباحث إلى أن مشكلة عدم وجود توافق وانسجام بين ما يتم تصوره وتصميمه على المستوى الكلي من طرف السلطات العمومية وما هو موجود على أرض الواقع مازال مستمرا.

الدراسة الثالثة: علال علي، دراسة بعنوان " دور برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في دعم التنمية المحلية في المناطق الريفية، حالة البرامج المسيرة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة 2010-2015، دراسة حالة مشروع ببلدية المعاضيد ولاية المسيلة" جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018. الدراسة عبارة عن رسالة ماستر أكاديمي، قام الباحث من خلالها إبراز الآثار الناجمة عن تنفيذ هذه المشاريع على سكان الريف وعلى التنمية المحلية فيها و تقديم التنمية الريفية مع تبيان أهم السياسات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالتنمية في المناطق الريفية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتطرق إلى عرض وتحليل لبعض المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنفذة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة.

الدراسة الرابعة: تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، الأبعاد والمعوقات، حالة دراسية لولاية المسيلة 2000-2014، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، قام الباحث من خلالها بدراسة رهانات التنمية المستدامة في الجزائر مع التركيز على الأبعاد والمعوقات، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الأساسية والثانوية يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات والتشريعات لمساعدة المجتمع على الانتقال من وضع إلى وضع أفضل، ويصطدم تحقيق التنمية المستدامة بمجموعة من المعوقات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كما أن عائق المخصصات المالية يشكل هاجسا وإشكالا كبيرا لتحقيق هدف التنمية المستدامة خاصة في ظل انهيار أسعار المحروقات، كما أن تأخر انطلاق سياسات فعلية تتجه نحو عالم الريف (إلا في سنة 2002) كان له الأثر السيئ على سكان الريف المستفيدون الأوائل من ثمار هذه التنمية.

هيكل الدراسة :

لمعالجة إشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى فصلين سبقتهم مقدمة عامة أعقبتهم خاتمة عامة وذلك كما يلي:

الفصل الأول التنمية المحلية في المناطق الريفية خُصص لدراسة الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل مفهوم التنمية المحلية وفي المبحث الثاني مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر وفي المبحث الثالث التنمية المحلية في المناطق الريفية في الجزائر، أما المبحث الرابع تناولنا فيه صناديق دعم التنمية بالجزائر.

أما الفصل الثاني فقد خُصص للدراسة، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى نظرة على مشاريع التنمية الريفية، والمبحث الثاني خُصص لإعطاء نبذة حول محافظة الغابات لولاية المسيلة والمبحث الثالث أثر حساب التخصيص FLDDPS على التنمية المحلية في محيط قديشة ببلدية عين الخضراء .

الفصل الأول

التنمية المحلية في المناطق الريفية

تمهيد

إن المهتم بعملية التنمية يجدها متعددة الجوانب وهذا ما دفع العلماء والباحثين لدراستها، فاحتلت مكانا بارزا في الفكر الاجتماعي المعاصر، وحظيت باهتمام علماء الاجتماع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فأقبلوا على دراستها والتعرف على معالمها ومع مرور الوقت تزايد هذا الاهتمام حتى وصل إلى رجال السياسة.

بدأ التفكير في التنمية المحلية بعد فشل سياسات التنمية المركزية، حيث أن هذا التصور الجديد منطلقه بالأساس الوحدات المحلية والمجتمع المحلي، والتنمية المحلية كظاهرة اجتماعية هي إحداث تغيير اجتماعي انطلاقا من العوامل المؤدية إلى التغيير وهذا كله قصد إحداث تطورات تساعد الفرد والمجتمع وذلك بالاعتماد على طاقات المجتمع المحلي للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

وتجارب التنمية المحلية تختلف من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، والجزائر كغيرها من الدول حاولت ومنذ الاستقلال ورغم الصعوبات التي واجهتها لتسخير كل الخيرات، الثروات، والإمكانيات المتواجدة محليا مادية كانت أو بشرية، قصد إنشاء مشاريع تنموية تهدف إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للشعب في كامل ربوع الوطن.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول مفهوم التنمية المحلية؛

المبحث الثاني أبعاد التنمية المحلية؛

المبحث الثالث التنمية المحلية في المناطق الريفية؛

المبحث الرابع صناديق دعم التنمية الريفية بالجزائر؛

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

تمهيد:

يحظى ملف التنمية بصفة عامة، وتنمية المجتمعات المحلية بصفة خاصة على الكثير من اهتمام المجتمعات على كافة أشكالها وعبر فترات زمنية متلاحقة، حيث تعددت الكتابات التي تبحث في هذا المفهوم، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب عن المفاهيم الخاصة بموضوع التنمية المحلية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

يُعتبر ملف التنمية المحلية ملف هام وهو من بين مواضيع التنمية في المجال الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية، وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، ذلك أنها عملية ومدخل يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى التقدم والازدهار لسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبالتعاون مع الهيئات الحكومية، وقد جهدت الأدبيات التنموية منذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية المحلية وأهميتها، ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

لذا سنتناول في هذا المطلب عموميات حول التنمية المحلية، من خلال التطرق إلى ماهيتها، مبادئها وأهدافها، أطرافها ومقوماتها.

الفرع الأول: ماهية التنمية المحلية

تحظى قضية التنمية بصفة عامة، وتنمية المجتمعات المحلية بصفة خاصة على الكثير من اهتمام المجتمعات على كافة أشكالها وعبر فترات زمنية متلاحقة، حيث تعددت الكتابات التي تبحث في هذا المفهوم.

أولا : المراحل التاريخية لتطور ومفهوم التنمية المحلية .

لقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية في عام 1944 مصطلح تنمية المجتمع، عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، باعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة[1]. كما أوصى مؤتمر كامبردج سنة 1948، بضرورة تنمية المجتمع المحلي، لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل، اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع.

وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، ففي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذه الهيئة، أول إعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي[2].

---

[1] سمير محمد عبد الوهاب ،**التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، أعمال المؤتمرات ، مصر ، 2008.

[2] وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب** ، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، ص24.

لقد تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية إضافة إلى الجهود الحكومية، وقد كان الهدف من البرنامج تنمية المجتمع، هو مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة، المياه، الصرف الصحي والتعليم، بالإضافة إلى الحِرف اليدوية وحتى الصناعات الصغيرة [1].

وتزامن مع مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية الريفية، الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي، دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية من تعليم، صحة، وإسكان وغيرها، ترتب عن الوضع السابق بروز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام 1975، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، إنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات المقدمة للسكان، لما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية فقد برز ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية[2].

ثانيا : مفهوم التنمية المحلية .

هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها:

أنها "عملية مقصودة موجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق، وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة في الميادين المختلفة، وعملهم كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية، لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة"[3].

أما مؤتمر كامبردج فيعرفها بأنها "حركة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من أفراده، وتضم تنمية هذا المجتمع تحسين مستوى الحياة فيه من كل أشكال وأنواع الأنشطة التنموية في المنطقة، سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية"[4].

ويعرفها الدكتور عبد المطلب عبد الحميد بأنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتقاء بمستويات المجتمعات والوحدات المحلية في شتى المجالات من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة متكاملة وشاملة "[5].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** ، الدار الجامعية شارع زكرياء غنيم ،2001، ص 14.

[2] سمير محمد عبد الوهاب ، المرجع نفسه ، ص21-22.

[3] منى جميل سلام ، مصطفى محمد على، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ،2015 ،ص23.

[4] احمد عبد الفتاح ، محمود محمد محمود ، **التنمية في ظل عالم متغير**، دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2006 ، ص14.

[5] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع نفسه ، ص13.

كما أن هناك تعريف آخر يُدعم التعريف السابق وهو: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تُعبّر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"[1].

وعرفها Xavier greffe بأنها " مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين، من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم"[2].

ويعرفها صندوق الأمم المتحدة للتجهيز بأنها " نتيجة لعمل العديد من أصحاب المصلحة من وزارات، منظمات القطاع العام، الإدارات المحلية، المنظمات شبه الحكومية، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص وهذا لتعزيز التنمية"[3].

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية وأهدافها

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبني وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الذي يهدف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة، وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم ولهذا نجد أن للتنمية المحلية مبادئ (خصائص)، وأهداف متنوعة.

أولا : مبادئ التنمية المحلية : يمكن حصر أهم مبادئ التنمية المحلية فيما يلي :

1: التوازن:

تهتم التنمية بجميع جوانب المجتمع، فلكل مجتمع له احتياجات ذات أوزان مختلفة وذات أولويات متباينة، كما توزع البرامج بما يضمن تحقيق التوازن الجهوي والإقليمي والقطاعي[4].

2: الشمولية:

أي أن التنمية المحلية يجب أن تغطي برامجها جميع احتياجات المجتمع ومجالاته الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، التعليمية، الأسرية والسكنية وتشمل جميع فئات المجتمع[5].

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع نفسه،ص 13.

[2] Synthèse réalisée par raphael boutin kuhlmann dans le cadre du mémoire de recherche sur le thème de la contribution de l'agriculture biologique au développement local sous la direction philip fleuryK p11.

[3] Rapport n°1 « développement local ;concepts , stratégies local en Algérie, septembre 2011

[4] احمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986، ص 16.

[5] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015 ، ص41.

3: التواصل والاستمرارية:

أي أنه يجب أن تكون عملية التنمية المحلية متواصلة و تضمن ديمومة وسيرورة الجهد والتطلع للأجيال القادمة مع الحفاظ على ما هو مُتاح لهم[1].

4: التعاون والتفاعل الايجابي (التنسيق والتكامل):

يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية وذلك لإيجاد المناخ وتنظيم الملائمين للتعاون بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، ودعم بعضها البعض لسد قدر من جميع الحاجات والرغبات لدى أفراد المجتمع[2].

ثانيا : أهداف التنمية المحلية .

تتمثل أهم أهداف التنمية المحلية في [3]:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية، الأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛
- شمول مناطق الدولة بالمشاريع التنموية يضمن العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة؛
- إدخال استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الميادين الإنتاجية والخدمية؛
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة؛
- تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع، ويتوقف مداه على تقبل أعضاء المجتمع لتبني المشروع، وتواجد خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع [4]؛
- تجسيد الحل التكاملي للمشاكل المحلية، وإجراء التنسيق اللازم بين كل القطاعات ومراعاة مبدأ الشمول، التوازن، والمشاركة الشعبية؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين، ترقية الخدمات الجوارية وضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية، محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات)، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، وتوحيد الجهود وتعزيز شبكات الخدمات في الوسط الريفي والحضري؛

---

[1] احمد شريفي ، **دور المجموعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010 ص19.

[2] فؤاد بن غضبان ،المرجع نفسه ، ص42.

[3] ايمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2013، ص143.

[4] ريملاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر الوسطى**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010، ص50.

المطلب الثالث: أطراف التنمية المحلية ومقوماتها

تعد التنمية المحلية في جوهرها عملية تغير حضاري مقصود الوجهة ومخطط خطي، بحيث أنها عملية محسوبة التكاليف ومدروسة الوسائل، متوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا، لذا فهي ترتكز على مقومات مختلفة ولها فواعل متعددة.

أولا: أطراف التنمية المحلية.

شهد العالم خلال العقدين الماضيين العديد من التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية على جميع الأصعدة، التي جعلته يعيد النظر في الأدوار والتغيرات التي تحدثها الأطراف المؤثرة على التنمية المحلية، وهذه الأطراف وان تعددت فكلها تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المحلية على حد سواء.

1 : **الدولة:** على الرغم من تعدد وتباين النظريات العلمية والرؤى الفكرية والخبرات التاريخية بشأن الدور الذي تقوم به الدولة في تحقيق التنمية، إلا أنه وفي جميع الحالات يبقى هناك دور هام وفعال لهذه الأخيرة حتى في الدول الليبرالية التي تأخذ باقتصاد السوق، وعليه فإن الاختلاف بين مجتمعات وأخرى لا يتمثل في وجود دور للدولة من عدمه ولكن في طبيعة هذا الدور، حجمه، أساليب ممارسته، ومدى كفاءة جهاز الدولة في أدائه.

وبالنظر إلى الضغوطات التي تفرضها كل من مؤسسات التمويل الدولية ولا سيما صندوق النقد الدولي وبعض الدول الرأسمالية الكبرى التي اتجهت نحو الأخذ باقتصاد السوق، ودعم القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا أن الآثار السلبية لعمليات التحول نحو هذا النظام في بلدان شرق ووسط أوروبا وإفريقيا، التي هددت البُنى والتوازنات الاجتماعية في بعض الحالات والأزمات المالية العالمية التي أصابت النظام الدولي المالي، ما أدى إلى ظهور تيار متصاعد يدعو إلى إعادة النظر في دور الدولة بخصوص عملية التنمية والنشاط الاقتصادي، وإلى إعادة تعريف هذا الدور وتنظيمه، في ضوء التحولات والتطورات الاقتصادية الحاصلة على مستوى العالم حيث يتمثل هذا الدور في[1]:

- تقوم الدولة بالدور الرئيسي في توفير الأمن والاستقرار وتحقيق سيادة القانون، وتطوير قوة العمل من خلال تحديث برامج التعليم والتكوين وربطها بمتطلبات سوق العمل؛
- توفير البنى والهياكل المؤسساتية المطلوبة لعمل الأسواق، خاصة ما يتعلق بالقوانين والنظم المالية الضريبية والجمركية التي توفر الضمانات للمؤسسات الخاصة، وتجذب الاستثمارات وتمنع الاحتكار؛
- تنفيذ المشاريع ومرافق البنية التحتية وبعض الاستثمارات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص وتوفير بعض المتطلبات المحلية لنقل وتوطين التكنولوجيا؛
- صياغة استراتيجية التنمية على المستوى العام، هذه الأخيرة تتضمن تحديد أهداف التنمية وأولوياتها وأساليب تحقيقها؛

[1] بوسهمين احمد ، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودروها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ،2010، ص 164.

- تقوم الدولة بتوزيع أعباء التنمية وعوائدها، وتحقق الانسجام السياسي والاجتماعي، والالتزام بتمثيل المجتمع بمختلف فئاته؛

2 : المجتمع المحلي: المجتمع المدني هو مجموعة من الأبنية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والقانونية التي تظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصفة ديناميكية ومستقرة من خلال مجموعة المؤسسات الطوعية التي نشأت وتعمل باستقلال عند الدولة، يشمل المجتمع المدني كل الأحزاب السياسية، الرأي العام ووسائل الإعلام[1].

التنمية المحلية أصبحت مسؤولية الجميع ولا تقتصر على المؤسسات الرسمية بل أصبح وجود المؤسسات غير الرسمية أمرا ضروريا من أجل النهوض والتطور. يتمثل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في:

- إرساء ثقافة الشأن العام التي تهدف إلى تجاوز نظرة أن المال العام لا صاحب له، أو هو مال الغير وتسمح هذه الفكرة بإدماج المواطن في شؤون الدولة؛
- اعتماد مبدأ المرافقة بهدف إزالة العراقيل؛
- اعتماد مبدأ الشفافية وتعزيز الرقابة الشعبية؛
- إعلان المواطن على نطاق واسع بتفاصيل المجهود التنموي؛
- تعزيز الديمقراطية المحلية.

3 : القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص فاعلا رئيسيا في بلوغ أهداف التنمية المحلية، حيث يتميز هذا الأخير بقدرته على الابتكار، التجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة وبأقل تكلفة نظرا لعامل المنافسة بين الشركات التي تعمل في نطاق نفس الوحدة المحلية، خاصة ما يتعلق بالتهيئة، البنى التحتية، الاتصالات والنظافة، ينسب للقطاع الخاص دور وفضل كبير في رفع مستوى المعيشة ونوعية الخدمات، علاوة على توفير فرص العمل[2].

4 : المواطن: يكمن دور المواطن في التنمية المحلية من خلال مشاركته الفعالة في كافة خُطط وبرامج التنمية، سواء كان هذا المواطن فرد، مستهلك ، مستفيد، شخص قانوني، أو مشارك فهو يملك حق التفاعل والمشاركة والتعاون مع الجهات الحكومية لصياغة وتنفيذ مشاريع واستثمارات تعود عليه وعلى المجتمع بالنفع[3].

---

[1] بوسهمين احمد، المرجع نفسه ، ص 165.

[2] خديجة قطار، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق اهراس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص71.

[3] بوسهمين احمد، المرجع نفسه ، ص 167.

ثانيا : مقومات التنمية المحلية: من أهم القواعد و المقومات الأساسية للتنمية المحلية في هذا المجال نذكر

1 – المشاركة الشعبية:

يقصد بها قيام الفرد بالمساهمة الحرة والواعية لصياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وأن تتاح له الفرصة اللازمة للمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع، ونجاح هذه العملية يتطلب موقفا إيجابيا من قبل الدولة ودعما منها للوقوف في وجه المعوقات التي تحول دون تحقيقها[1].

2 – تكامل المشروعات والخطط التنموية:

حيث يجب على المشروعات والخطط أن تعمل للقضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة متكاملة وشاملة، لأن هذه الأخيرة تؤثر بشكل أو بآخر على بعضها البعض، والتكامل هنا يوفر لنا الكثير من الجهد والوقت والمال، ويقضي على العديد من العوائق خاصة الغير متوقع منها[2].

3 – الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة للمجتمع .

يقصد بالموارد المحلية كل الطاقات الطبيعية أو البشرية التي تعتبر أهم عنصر في العملية الإنتاجية، وفي نجاح عملية التنمية فالإنسان هو الذي يفكر في كيفية استخدام هذه الموارد أفضل استخدام ويدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، إعدادها وتنفيذها، ويعطي الحلول للمشاكل التي تواجهها.

4 – ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي(التمويل المحلي) :

لا يجب الاكتفاء بالموارد المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، خاصة في المجال المادي وتدبير النفقات التي يصعب على الموارد المحلية تغطيتها أو تلبيتها، لأن معظم المجتمعات تعاني من نقص الموارد الطبيعية، وندرة الطاقات البشرية المحلية ذات الكفاءة، مما يستدعي الاستفادة من الدعم الحكومي لتنفيذ هذه المشاريع التنموية.

5 – التقييم :

تتطلب مشروعات وبرامج التنمية المحلية المداومة على تقييمها، بغية اختيار مدى كفاءتها في تحقيق الأغراض التي أقيمت هذه المشروعات من أجلها، كما يتم اكتشاف مواطن القوة، وجوانب الضعف فيه[3]ا.

---

[1] سميحة طري، المرجع نفسه ، ص41.

[2] محمد حشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص 104.103.

[3] رابح اشرف رضا ونية ، معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة ،1999، ص 51.

المبحث الثاني : أبعاد التنمية المحلية

تُعتبر التنمية كغيرها من المفاهيم ضمن أبعاد مختلفة، تميزها عن غيرها من المفاهيم، ومؤشرات متعددة لقياس مدى تحقيق مجتمع معين للرفاهية والتطور المطلوبين عند قيامه بالتنمية.

الفرع الأول : البعد الاجتماعي

إن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الإنسان أنه جوهر التنمية، وتركز على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، كذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية، حيث يعتبر البعد الاجتماعي هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية، من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة وخلق مجتمع يتصف بالنبل ومحبا لوطنه[1].

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تتحدد بها مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي من خلال: امتصاص البطالة، توفير المنتوجات الاقتصادية سواء للاستهلاك أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية سواء من حيث الطرقات، المستشفيات والمدارس،.. إلخ، التي تساهم بدمج طالبي العمل من جهة وتمهد الطرق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم كما تستقطب رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة من جهة أخرى[2].

الفرع الثالث: البعد البيئي

أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي إلى المستوى العالمي متمثلا في الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول في الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية ما يلي:

- مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.
- وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث.

[1] فريدة كافي، زكية آكلي، التنمية المحلية في الجزائر، قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز المعوقات، مقالة، 2017.

[2] غربي محمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المدية،ص07

- المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات[1].

وفي الأخير يمكن القول بأن الركائز الأساسية التي تتحكم في عملية نجاح أو فشل التنمية المحلية تتمثل في الأبعاد الثلاثة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد حتى تعود بالنفع العام على المجتمع المحلي. وفيما يلي جدول يوضح المعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة.

جدول 01: معايير وأبعاد التنمية المحلية

معايير اجتماعية	معايير اقتصادية	معايير بيئية
- تحسن جودة الحياة	- نقل التكنولوجيا الجديدة	- تقليص انبعاث غاز التدفئة.
- تخفيض حدة الفقر	- تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية	- الحفاظ على الموارد المحلية وحسن استغلالها
- تحقيق العدالة والمساواة	- الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات	- استعمال الطاقات المتجددة.

المصدر: غريبي محمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدية، ص11.

[1] غريبي محمد، المرجع نفسه ، ص11.

المبحث الثالث: التنمية المحلية في المناطق الريفية

تمهيد:

أصبحت التنمية الريفية من الموضوعات الهامة والتي لا تزال تثير جدلا حولها بين معظم التنمويين باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال العلماء على اختلاف توجهاتهم النظرية من علماء الاجتماع، السياسة، الاقتصاد والإدارة وقد انتقل هذا الاهتمام إلى رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيين وذلك بالنظر الى كونها تهدف الى تطوير الريف وسكانه باعتباره أهم تركيبة في أي مجتمع أو دولة سواء كانت متقدمة أو نامية.

ومن خلال ذلك نحاول في هذا المبحث أن نحيط ببعض جوانب التنمية الريفية، من خلال تقديم تعاريف مختلفة لها، أهدافها، أهميتها ومتطلباتها .

المطلب الأول : ماهية التنمية الريفية

اختلفت وتعددت المفاهيم الخاصة بتعريف التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمنظمات الحكومية، بحيث كلً يعرفها حسب وُجهة نظره.

وتعرف: العمليات المختلفة التي يجري لها التخطيط والتنفيذ عل أساس الجهود الأهلية والحكومية المتضافرة والمساندة بهدف تحسين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ويربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تُخطط وتُنفذ على مستوى الدولة[1].

وتعرف أيضا: مجموعة عمليات ديناميكية تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الحكومية والأهلية المشتركة بأساليب ديمقراطية وفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة لتزويد سكان الريف بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات العامة المختلفة قصد الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والثقافي لهؤلاء السكان وإدماجهم في الحياة القومية وتمكينهم من المساهمة بأقصى قدر ممكن في التنمية الوطنية[2].

وهناك تعريف مشترك بين الفاو واليونسكو: هي عملية تهتم وتضم تحت جناحها التعليم، الزراعة، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية والفئات المحرومة التي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة[3].

[1] احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،مصر،2005 ، ص224

[2] كمال التابعي، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2007، ص 56.

[3] UNISCO ET FAO ; L'éducation pour le développement rural ;vers des orientation ouelles 2005,p21

المطلب الثاني : أهداف التنمية الريفية وأهميتها

أولا: أهداف التنمية الريفية : تسعى التنمية الريفية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توفير الحد الأدنى من البنى الأساسية والحاجات لسكان الريف.
- العمل على توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية، للمساهمة في القضاء على الأمية.
- المساهمة في توفير الدعم الاقتصادي للريف، الذي يساعد في التقليل من انتشار الفقر بين السكان.
- تعبئة طاقات أبناء الريف وضمان مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- محاولة رفع مستوى أهل الريف و إشباع رغباتهم ،و حاجاتهم الأساسية[1].
- الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية الداعمة للتنمية[2].

ثانيا: أهمية التنمية الريفية

- استمرار هجرة الكفاءات من الريف إلى المدينة؛
- انخفاض العائد من الزراعة عنه في الصناعة؛
- انخفاض نسبة سكان الريف؛
- انخفاض مستويات المعيشة في الريف كالتعليم، الصحة، الإسكان؛
- انخفاض دخول سكان الريف وعدم قدرتهم على تلبية حاجياتهم اليومية.
- نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل الريف.
- قلة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية في الريف؛

المطلب الثالث : متطلبات التنمية الريفية

- وجود تخطيط مناسب ودقيق لمشروعات التنمية الريفية على المستوى الوطني والإقليمي ؛
- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي؛
- إنشاء مراكز متعددة لأغراض التنمية الريفية لتسيير خططها؛
- استخدام وسائل الاتصال المختلفة لدعم نشاطات ومشاريع التنمية الريفية وكذا توفير الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة للعمل على هذه المشاريع؛
- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية وكذا إدراكهم للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية؛
- ترشيد سياسات وقرارات التنمية الريفية.

[1] حسن القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة حالة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2002، ص، 245.

[2] مفهوم التنمية الريفية https://www.almrsal.com/post/414035 2019-01-18

المبحث الرابـــع: صناديق دعم التنمية الريفية بالجزائر

تمهيد:

مُنذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تطور الدعم لصالح المستثمرين في المجال الفلاحي والناشطين في المناطق الريفية، فلقد عرفت هذه الفترة أي منذ سنة 2000، استفادة الفلاحين والموالين لسنتي 2001 و2009 من مسح ديونهم والمقدرة بـــ 15 مليار دج و41 مليار دج على التوالي، بهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي، وتشجيع الفلاحين على بذل جهود أكثر لتحديث النشاط الفلاحي وزيادة منتجاتهم على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ هذا المخطط، وما تلاه من سياسات وبرامج.

غير أنه وفي سنة 2013 تم دمج مختلف الصناديق في صندوقين فقط. هذا إضافة إلى سياسة الدعم المعتمدة على القرض الفلاحي بمختلف صيغه الخاصة بالنشاط الفلاحي والنشاط غير الزراعي في المناطق الريفية.

في هذا المبحث سيتم التعرض لمختلف الصناديق التي تم إنشاؤها بعد سنة 2000، وكذا مختلف صيغ القرض الفلاحي[1].

المطلب الأول: التمويل عن طريق الصناديق الخاصة خلال الفترة 2000-2005

في إطار سعي الدولة لتطوير وتنمية الفلاحة وخاصة مع انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، قامت الدولة باستحداث مجموعة من الصناديق التي تشكل حسابات خاصة في الخزينة.

أولا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 في نص المادة 94 من القانون 99-11 المؤرخ في 1999/12/32، التي نصت على فتح حساب تخصيص في الميزانية يحمل رقم 067-302 بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA الذي كان قد خصص له حساب التخصيص الخاص بالميزانية 052-302 وصندوق ضمان سعر الإنتاج الفلاحي FGPA والذي كان قد خصص له هو الآخر حساب التخصيص الخاص بالميزانية 067-302[2]، هذا الأخير الذي استفادة خلال الفترة من 1995 إلى 1999 مبلغ إجمالي 29346,2 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 90%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 22404 مليون دينار[3].

---

[1] توفيق تمار، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص 156

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 92 الصادرة بتاريخ 1999/12/25.

[3] Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, Fiche d'évaluations relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007, P48.

ويهدف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إلى تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للبلاد، وتوسيع الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية[1].

وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2000-2005 بمبلغ إجمالي قدره 183815,8 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة حولي 95%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 181368,7 مليون دينار[2].

وتتمثل قائمة النشاطات المدعومة من طرف الصندوق كما يلي[3]:

- ❖ العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والإنتاجية والمتمثلة في أشغال تحضير الأرض وتهيئتها وحمايتها واقتناء العتاد الفلاحي؛
- ❖ العمليات المتعلقة بتثمين المنتوجات الفلاحية والتي تشمل إنجاز أو إعادة تجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية؛
- ❖ العمليات المتعلقة بتسويق وتخزين وتوظيف وتصدير المنتجات الفلاحية؛
- ❖ العمليات التي ترمي إلى تنمية الري الفلاحي وتجنيد الموارد المائية وتهيئة القنوات؛
- ❖ المساهمات التي تهدف إلى تأمين المنتوجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية.

ثانيا: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 منه،وبذلك بإقفال حساب التخصيص الخاص رقم 070-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية الصحة الحيوانية" وتحويل ما تبقى منه لحساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071-302 [4]، ويهدف إلى[5]:

- ❖ تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
- ❖ التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
- ❖ تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛

[1] محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص139.

[2] Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, Fiche d'évaluations relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007, P48.

[3] عجة جيلالي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص:292-293

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 92 الصادرة بتاريخ 1999/12/25.

[5] محمد غردي، المرجع نفسه ، ص ص: 149-150.

- ❖ تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبحث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية؛
- ❖ تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي؛
- ❖ التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛
- ❖ دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتلات)؛
- ❖ تمويل اقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية وكل مواد أخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأمراض؛
- ❖ التعويضات عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة؛
- ❖ المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلومات؛
- ❖ المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.

جدول 02: الوضعية المالية لصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (حساب التخصيص 071-302)

للفترة 1999-2007 (الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	-1-	-2-			2+1	-3-	3-2+1
	الرصيد في 1 جانفي	إيرادات السنة			الإيرادات + الرصيد المتجمع	النفقات	الرصيد
		تخصيصات الميزانية	إيرادات أخرى	المجموع			
1999	0,00	0,00	25,40	25,40	25,40	0,00	25,40
2000	25,40	0,00	129,20	129,20	154,60	0,00	154,60
2001	154,60	170,00	58,80	228,80	383,40	123,00	260,40
2002	260,40	110,00	37,30	147,30	407,70	397,70	10,00
2003	10,00	110,00	58,50	168,50	178,50	22,90	155,60
2004	155,60	110,00	52,10	162,10	317,70	260,00	57,70
2005	57,70	290,00	56,70	346,70	404,40	185,30	219,10
2006	219,10	800,00	80,50	880,50	1 099,60	714,70	384,90
2007	384,90	100,00	33,60	133,60	518,50	493,70	24,80
المجموع %		**1 690,00**	**532,10**	**2 222,10**		**2 197,30**	**24,80**
		76,05	**23,95**	**100,00**		**98,88**	**1,12**

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, Fiche d'évaluations relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007, P51.

من الجدول السابق يتبين أنه لم يُشرع في استخدام في إيرادات الصندوق إلا سنة 2001، كما أن الصندوق استفاد خلال الفترة 2000-2007 من مبلغ إجمالي قدره 2222,1 مليون دينار، تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 76%، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق بلغت أكثر من 88%، وهو ما يعبر عن الحاجة الماسة للصندوق لتنفيذ العمليات التي يختص بتمويلها.

وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 3 993 988 963,64 دينار جزائري استهلك منها 32,96%[1].

وقد عُهد للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA بتسيير الحساب، كما لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب.

ثالثا: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2003[2]، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 111-302، وقد حلّ محل صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ويهدف هذا الصندوق إلى تثبيت سكان الأرياف للحد من النزوح الريفي، وتشجيعهم على استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، وهذا لإشراك السكان المحليين في تنمية الإقليم، إضافة إلى العمل على حماية وتنمية الثروة الغابية، ومكافحة الانجراف والتصحر وتشجيع استغلال الأراضي في الجنوب، وتتضح الأهداف التي يرمي الصندوق تحقيقها من النشاطات التي يدعمها، وهي[3]:

- عمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهييئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني، وتثمين المنتوجات الفلاحية؛
- عمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول لمحيط الأراضي...؛
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط؛
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق ومنها إنشاء مطاحن تقليدية، معاصر زيتون تقليدية، حدادة تقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، وتأدية خدمات تقنية (البيطرية، الصحة النباتية،...).

وقد عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لتنمية المناطق الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث فتحت حسابات فرعية في هذا الصندوق وهي حساب عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز،

[1] Cour des comptes, Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, Alger, 2013, p51.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 86 الصادرة بتاريخ 2002/12/25.

[3] محمد غردي، المرجع نفسه ، ص ص152-153.

وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز، وحساب ثالث تحت عنوان برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا، وتهدف هذه البرامج إلى[1]:

- توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار وتهيئتها وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة وإنجاز قنوات نقل المياه؛
- دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده، وذلك بتصحيح مجاري السيول عن طريق تنقية ضفاف الأنهار، إنجاز أسوار بالحجارة لمكافحة الانزلاقات والتصحر، غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق رعي جديدة، تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي بدعم زراعة الأشجار المثمرة والكروم وغرس النخيل، تحسين الإنتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات؛
- تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتحسين العقار وحرث التربة والاقتصاد في الري وتطوير الثروات الغابية وحمايتها، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.

جدول 03: الوضعية المالية لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

(حساب التخصيص 111-302) للفترة 2003-2007 (الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	-1-	-2-			2+1	-3-	3-2+1
	الرصيد في 1 جانفي	إيرادات السنة			الإيرادات + الرصيد المتجمع	النفقات	الرصيد
		تخصيصات الميزانية	إيرادات أخرى	المجموع			
2003	0,00	2 840,00	0,20	2 840,20	2 840,20	2 000,00	840,20
2004	840,20	8 000,00	0,00	8 000,00	8 840,20	8 840,00	0,20
2005	0,20	15 014,30	0,20	15 014,50	15 014,70	13 000,00	2 014,70
2006	2 014,70	12 389,60	0,10	12 389,70	14 404,40	6 500,00	7 904,40
2007	7 904,40	20 264,00	0,02	20 264,02	28 168,42	8 400,00	19 768,42
المجموع		58 507,90	0,52	58 508,42		38 740,00	19 768,42
%		100,00	0,00	100,00		66,21	33,79

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007, P55.

من الجدول السابق يتبين أن إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة التي استفاد منها الصندوق لم تتجاوز 520 ألف دينار، وقد استفاد خلال الفترة 2003-2007 من مبلغ إجمالي قدره 38740 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك

[1] بوزيان فتيحة، **واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013. ص113.

المخصصات المالية للصندوق لنفس الفترة بلغت 66,21%، وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 137 306 446 078,40 دينار جزائري استهلك منها 11,57% [1].

على غرار الحسابات السالفة الذكر لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب 109-302.

رابعا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2002[2]، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 109-302، وهو مؤهل لتقديم الإعانات للنشاطات تنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان)، بالإضافة إلى تثمين منتجات تربية الحيوانات (إعانات إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب الأغنام)، وكذا حماية مداخيل المربين والفلاحين (إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي أو نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج)[3] وهناك أعمال أخرى مؤهلة للاستفادة من دهم الصندوق وهي[4]:

- مكافحة التصحر (حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء وأشرطة غابية، غرس شجيرات تضليل القطيع، أشغال صيانة الأراضي والمياه، تثبيت الكثبان)؛
- صيانة وتنمية المراعي (أغراس رعوية غير مسقية، أغراس رعوية في مناطق السيول، صيانة الأغراس الرعوية، بذر المراعي، جمع البذور الرعوية العلفية المحلية، صيانة إكثار الأغطية الحلفاوية، مشاتل إنجاز البذور الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة، فتح طرق فلاحية، إصلاح الطرق الفلاحية، إيصال الطاقة الكهربائية واقتناء التجهيزات المستخدمة الطاقة الشمسية والرياح)؛
- تنظيم الرعي (إنجاز نقاط ماء رعوية والمتمثلة في الآبار الرعوية والجب والغدير والسد التقليدي وتهيئة المصدر المائي والسواقي وقنوات الري، إعادة الاعتبار لنقاط الماء الرعوية والمتمثلة في الآبار والآبار الارتوازية والجب والغدير والسد التقليدي والينابيع، تجهيزات الضخ والمعدات التابعة للآبار الارتوازية والآبار الرعوية)؛
- المصاريف المرتبطة بالجدوى والتكوين المهني للمربين والإرشاد التقني ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخة 2006/11/04 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كل منهما إلى تطوير شروط

[1] Cour des comptes, Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, Alger, 2013, p51.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 15 الصادرة بتاريخ 2002/02/28.

[3] محمد غردي، المرجع نفسه ، ص 151.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 2027 مؤرخ في 17 ديسمبر 2008، يحدد الكيفيات والتقنيات الإدارية المالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وتثمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور الفضاءات، ومكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي، وإنجاز البنى التحتية والتجهيزات العمومية، المصحات والمدارس، ومنشآت المياه والكهرباء، وهذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008 ببرامج التجديد الريفي، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حساب هذا الصندوق، وهما حساب عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب، وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا. وقد جاءت التعليمة الوزارية رقم 2027 المؤرخة في 17 ديسمبر 2008، المحددة للكيفيات التقنية، الإدارية والمالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من الصندوق، حيث حددت كيفيات صياغة برامج جوارية لمكافحة التصحر، من خلال تحديد مفهوم مكافحة التصحر باعتباره الأعمال التي من أهدافها في المناطق والمراعي السهبية والصحراوية والغابية حماية وصيانة الموارد الطبيعية والرعوية النباتية والمائية، وحددت مفهوم تنمية الرعي باعتبارها الأعمال التي من أهدافها في المناطق والمراعي السهبية والصحراوية والغابية التثمين الأمثل والتسيير الأحسن للموارد الطبيعية من أجل أهداف التربية الرعوية.

جدول 04: الوضعية المالية لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب

(حساب التخصيص 109-302) للفترة 2002-2007 (الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	-1-	-2-			2+1	-3-	3-2+1
	الرصيد في 1 جانفي	إيرادات السنة			الإيرادات + الرصيد المتجمع	النفقات	الرصيد
		تخصيصات الميزانية	إيرادات أخرى	المجموع			
2002	0,00	500,00	0,00	500,00	500,00	500,00	0,00
2003	0,00	4 000,00	0,00	4 000,00	4 000,00	2 000,00	2 000,00
2004	2 000,00	3 660,00	0,00	3 660,00	5 660,00	5 660,00	0,00
2005	0,00	5 108,00	0,00	5 108,00	5 108,00	3 200,00	1 908,00
2006	1 908,00	7 160,00	0,00	7 160,00	9 068,00	3 555,60	5 512,40
2007	5 512,40	11 435,00	0,00	11 435,00	16 947,40	0,00	16 947,40
المجموع %		31 863,00	0,00	31 863,00		14 915,60	16 947,40
		100,00	0,00	100,00		46,81	53,19

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, Fiche d'évaluations relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007, P53.

من الجدول السابق يتبين أن الصندوق لم يستفد من إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة، وقد استفاد خلال الفترة 2002-2007 من مبلغ إجمالي قدره 31863 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق

لنفس الفترة لم تتجاوز 47 رغم أنها بلغت 100% لسنتي 2002 و 2004. وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 025,79 746 804 28 دينار جزائري استهلك منها 24,52%[1].

على غرار الحساب 071-302 لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب 109-302. **وهذا الموضوع هو محل دراستنا.**

المطلب الثاني: التمويل عن طريق الصناديق الخاصة خلال الفترة 2005-2013

بعد مرور أربع سنوات من تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونظرا لتوسع المخطط إلى الأبعاد الريفية، وكذا بالنظر للنقائص التي عرفتها هذه الفترة من تحمل الدولة كل نفقات المشاريع المدعمة والذي أدى بالمستفيدين إلى اللامبالاة، إضافة إلى عدم وصول هذا الدعم إلى مستحقيه، وضعف النتائج المتحصل عليها من سياسة الدعم هذه، بسبب كل هذا جاء إصلاح 2005 ليعطي أكثر صرامة وتسهيل للحصول على الدعم من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفة كل مشروع، وتسهيل شروط الحصول عليه، وتوسيع فروع الدعم ليشمل برامج دعم جديدة منها برامج تنمية الجنوب والهضاب العليا والتنمية الريفية، وكذا بإنشاء صناديق جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة[2]. حيث تم فتح فروع حسابية خاصة في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، أما الصناديق الجديدة التي أنشئت فهي كما يأتي:

أولا: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:

أنشئ بمقتضى القانون رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث حمل نفس حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 067-302، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط. يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين لتعاونيات أو تجمعات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغيرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري والتي حددت بنسبة 30% من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقوف قصوى لحجم الدعم، ورفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم.[3]

---

[1] Cour des comptes, Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, Alger, 2013, p51.

[2] محمد غردي ، المرجع نفسه، 154.

[3] محمد غردي، المرجع نفسه ، ص 155.

وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2006-2007 بمبلغ إجمالي قدره 59062,1 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 97%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 38500 مليون دينار[1]. أما سنة 2013 فبلغت التخصيصات المالية للحساب 359,78 820 762 268 دينار جزائري، استهلك منها ما أقل من 10%.[2]

ويتكفل الصندوق بالنفقات التالية[3]:

- ❖ إعانات تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛
- إعانات عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتنميتها؛
- إعانات دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار؛
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.

وكان الصندوق محل تعليمات تهدف إلى الرقابة على وتقييم الحساب الخاص به، حيث قررت الوزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن يتم التكفل بالنفقات المتعلّقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق من طرف الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما تمنح التخصيصات المالية المتعلّقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق على أساس اتفاقية مبرمة بين الوزارة والهيئات المالية المتخصصة المذكورة أعلاه والتي تحدّد الكيفيات والإجراءات التي تخضع لها العلاقات بين الطرفين، كما تتولّى المصالح المعنية بوزارة الفلاحة متابعة وتقييم الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق، هذا وترسل مديريات المصالح الفلاحية للولايات بيانا ملخصا عن كلّ عملية كانت موضوع تمويل من الصندوق واستعماله إلى المصالح المعنية في الإدارة المركزية للوزارة، إضافة إلى ذلك تُرسل في إطار متابعة هذا الصندوق كلّ ستة أشهر وضعية فصلية للتعهدات والتسديدات حسب الفرع وحسب الولاية وكذا حصيلة مادية وماليّة سنوية للأعمال المنجزة عند نهاية كلّ سنة ماليّة إلى وزارة المالية في حدود الاعتمادات المنوحة سنويا[4].

[1] Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, Fiche d'évaluations relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007, P48.

[2] Cour des comptes, Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, Alger, 2013, p51.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 52 الصادرة بتاريخ 2005/07/26.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 الصادر بتاريخ 2006/07/4، ص ص25-26.

ثانيا: الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA:

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 تحت حساب تخصيص خاص رقم 121-302، يتكفل بالنفقات المتعلقة بـــإعانات حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية، إضافة إلى إعانات ضبط المنتوجات الفلاحية.

يستفيد من دعم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الفلاحون والمربون، إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الفلاحية.

جدول 05: الوضعية المالية الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (حساب التخصيص 121-302)

للفترة 2005-2007 (الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	-1-	-2-			2+1	-3-	3-2+1
	الرصيد في 1 جانفي	إيرادات السنة			الإيرادات + الرصيد المتجمع	النفقات	الرصيد
		تخصيصات الميزانية	إيرادات أخرى	المجموع			
2005	0,00	8 500,00	0,00	8 500,00	8 500,00	0,00	8 500,00
2006	8 500,00	0,00	0,00	0,00	8 500,00	8 500,00	0,00
2007	0,00	8 500,00	0,00	8 500,00	8 500,00	6 000,00	2 500,00
المجموع		17 000,00	0,00	17 000,00		14 500,00	2 500,00
%		100,00	0,00	100,00		85,29	14,71

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007, P57.

من الجدول السابق يتبين أن الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي لم يستفد صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب من إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة، وقد استفاد خلال الفترة 2005-2007 من مبلغ إجمالي قدره 14500 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق لنفس الفترة تجاوزت 85%. وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 121 921 000 000,00 دينار جزائري استهلك منها 32,83%.[1]

على عكس الحسابات السالفة الذكر كان هذا الحساب محل عدة إجراءات وتعليمات هادفة للرقابة الصارمة على سيره، حيث عُهد للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR دفع النفقات المتعلقة بالعمليات التي يمولها

[1] Cour des comptes, Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, Alger, 2013, p51.

الحساب كما تنص على ذلك التعليمة الوزارية الصادرة بتاريخ 2006/04/24، والتي نصت كذلك على أن تتولّى المصالح المعنية بوزارة الفلاحة متابعة وتقييم الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق، كما وترسل مديريات المصالح الفلاحية للولايات بيانا ملخصا عن كلّ عملية كانت موضوع تمويل من الصندوق واستعماله إلى المصالح المعنية في الإدارة المركزية للوزارة، هذا إضافة إلى ضرورة أن تُرسل في إطار متابعة هذا الصندوق كلّ ستة أشهر وضعية فصلية للتعهدات والتسديدات حسب الفرع وحسب الولاية وكذا حصيلة مادية وماليّة سنوية للأعمال المنجزة عند نهاية كلّ سنة ماليّة إلى وزارة المالية في حدود الاعتمادات الممنوحة سنويا[1].

ثالثا: الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA:

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تحت حساب تخصيص خاص رقم 126-302، وحسب المدة 52 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، يتكفل الصندوق بنفقات التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين وبنفقات إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.[2]

وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 12 162 000 000,00 دينار جزائري استهلك منها 26,7%.[3]

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى، ويوجه المتعامل نحو نوع القرض ونوع الدعم العمومي الملائم. وقد تطلبت هذه السياسة إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتكريسها أكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعات الغذائية.

المطلب الثالث: التمويل عن طريق الصناديق الخاصة التي تم إنشاؤها سنة 2013

تنوعت صناديق الدعم المالي وشملت بدعمها كل النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية في المناطق الريفية، وكل مناطق الوطن من جبال، سهوب وصحراء، كما شملت الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ومن أجل زيادة فاعلية الدعم وتحقيق الأهداف التي يرمي إليها، تمّ إدماج صناديق الدعم في صندوقين أحدهما يختص بالتنمية الفلاحية وآخر يختص بالتنمية الريفية.

فتم بموجب قانون المالية لسنة 2013 دمج صناديق الدعم في صندوقين فقط، وهما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA، و الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 الصادر بتاريخ 2006/07/4، ص 28.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 42 الصادرة بتاريخ 2008/07/27.

[3] *Cour des comptes, Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, Alger, 2013, p51.*

أولا: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

حسب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013، فتح حساب تخصيص خاص رقم 139-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص رقم 067-302 الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA ورقم 071-302 الخاص بصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP ورقم 121-302 الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 139-302. ويتضمن التالي[1]:

- تطوير الاستثمار الفلاحي؛
- ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛
- ضبط الإنتاج الفلاحي.

وتخصص إعانات هذا الصندوق للعمليات التالية[2]:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي؛
- دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي في إطار عقد القرض الإيجاري؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية؛
- الأعمال المرتبطة بحماية الصحة النباتية وتطوير الصحة الحيوانية؛
- الإعانات المتعلقة بحماية مداخيل الفلاحين.

ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق في إطار تطوير الاستثمار الفلاحي أو ضبط الإنتاج الفلاحي:

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي وتثمين ضبط المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها؛
- المزارع النموذجية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 الصادرة بتاريخ 2013/12/30.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 الصادرة بتاريخ 2013/12/30.

ثانيا: الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

كما فتح حساب تخصيص خاص آخر رقم 140-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص رقم 109-302 الخاص بصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS ورقم 111-302 الخاص بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC ورقم 126-302 الخاص بالصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 140-302، ويتضمن التالي:

- مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب؛
- التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز؛
- دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.

ويقوم هذا الصندوق بتمويل الإعانات الموجهة إلى[1]:

- مكافحة التصحر وأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق السهبية والزراعية الرعوية، وتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- عمليات استصلاح الأراضي وعمليات التنمية الريفية؛
- تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.

ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق في إطار:

❖ تطوير الاقتصاد الرعوي و السهوب ومكافحة التصحر والاستثمار الفلاحي:

- المربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات؛
- الجماعات المحلية المتدخلة في تنمية المراعي والحفاظ عليها؛
- المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتدخلة في ميادين إنتاج مواد ذات أصل حيواني أو نباتي وتثمينها؛
- المزارع النموذجية.

❖ التنمية الريفية:

- الجماعات المحلية المتدخلة في التنمية الريفية؛
- المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية وكذا المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التي يحملهم الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية، تبعة إنجاز مشاريع وأعمال التنمية الريفية في المناطق المحرومة أو القابلة للترقية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 الصادرة بتاريخ 2013/12/30.

- المستثمرون في ميدان ترقية وإعادة تأهيل الحرف الريفية؛
- العائلات الريفية؛
- الجمعيات والتعاونيات والتجمعات الأخرى.

❖ استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

- الجماعات المحلية المتدخلة في استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- المستثمرون الفلاحون بصفة فردية أو جماعية؛

❖ دعم المربين وصغار المستثمرين الفلاحين:

- المربون وصغار المستثمرين الفلاحين بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات.

المطلب الرابع : التمويل بواسطة القروض الفلاحية

شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزمن طويل كون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له، وخلال الموسم الفلاحي 2000-2001 تم تجديده للقيام بالمهام المنوطة به، ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرنامج كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي.

حيث تمنح الدولة تسهيلات كثيرة ومساعدات عدة للفلاحين والمستثمرين في مجال الأنشطة المرتبطة بالزراعة لتنفيذ مشاريعهم والتوسع فيها، من خلال صيغ عدة سواء في المدى القصير، المتوسط أو الطويل، مع تكفل كلي بالفوائد وتقديم دعم ومرافقة تقنية إذا لزم الأمر، وهذا كله بهدف تنشيط القطاع الزراعي وتطويره.

القروض الفلاحية المدعمة من طرف الدولة والتي تمنحها للفلاحين من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل في قرضين هما قرض الرفيق وقرض التحدي.

أولا: قرض الرفيق:

بدأ العمل به سنة 2008، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاهد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتبلغ مدة القرض سنة واحدة، في حين الفوائد 0%، ويستفيد من هذا القرض المستثمرون الفلاحيون حسب قانون التوجيه الفلاحي، فلاحون ومربون، بصفة فردية أو منظمة في شكل تعاونيات، جمعيات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

بالنسبة للتسديد، فإن المستفيدين الذين سددوا خلال السنة يقع على عاتق الوزارة تسديد فوائد القرض ومنحهم قروضا جديدة، أما الذين لم يسددوا خلال سنة (مع تمديد 06 أشهر في الحالات القصوى) يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة، كما بإمكان المتعاقد أن يستفيد بطلب منه من دعم تقني من طرف المصالح التقنية للوزارة. وتتمثل مجالات هذا القرض في[1]:

- اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة...)؛
- اقتناء أغذية الحيوانات، وسائل التروية والمواد الدوائية البيطرية؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC)؛
- تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية من خلال تحسين جهاز الري، اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار، إنجاز وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، إنجاز وإقامة البيوت البلاستيكية، وإعمار وإعادة إعمار الإسطبلات والحظائر.

ثانيا: قرض التحدي:

هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك الخاصة للدولة. وهو قرض مدعم مدته 07 سنوات، لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.

بالنسبة للفوائد تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بها بصفة كلية إذا لم تتعدى مدة التسديد 03 سنوات، وعندما يكون التسديد في فترة 03 إلى 05 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 01% من الفوائد، وإذا كان السداد في فترة 05 إلى 07 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 03% من الفوائد، وفي حالة تجاوز هذه المدة يتكفل المستفيد كليا بفوائد القرض. وبالنسبة للمستثمرات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات، يحظى المستفيد من قرض التحدي بمرافقة خاصة خلال مرحلة تهيئة الأراضي، حيث تتكفل الوزارة بمصاريف المرافقة من خلال صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. ويمكن الاستفادة من قرض الاستثمار "التحدي" في إطار[2]:

- أشغال إعداد، تهيئة وحماية الأراضي (تصريف المياه، إزالة الحجارة، وضع مصدات الرياح، التسميد، التوصيل بالكهرباء...)؛

[1] بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص109

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، قرض التحدي (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي.

- عمليات تطوير الري الفلاحي (تعبئة الموارد المائية، تجهيزات الضخ والري، إنجاز شبكات توزيع مياه الزراعة، تصليح المضخات...)؛
- اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج (اقتناء المدخلات الفلاحية، اقتلاع وتجديد الغراسات المسنة، اقتناء الآلات والأدوات الفلاحية، الإنتاج الحيواني، عمليات التطعيم...)؛
- إنشاء الهياكل القاعدية، التخزين، التحويل، التوضيب والتثمين (بناء الهياكل القاعدية الفلاحية، اقتناء سلسلة الفرز والتوضيب، انجاز هياكل تخزين المنتوجات الفلاحية...)؛
- الإنتاج التقليدي (صناعة الزرابي، الدباغة التقليدية، صناعة منتوجات الفلين...)؛
- الحماية والتطوير الوراثي الحيواني والنباتي (إنشاء هياكل إنتاج البذور والشتائل والفحول، إنشاء هياكل الحفظ المتخصص عدا التبريد).

خلاصة الفصل

تم التعرض في هذا الفصل لمختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية ، فبعد الاستقلال مباشرة تبنت الدولة سياسة التسيير الذاتي التي كانت استجابة فورية لمسألة رحيل المعمرين وترك الأراضي الزراعية بدون مسير من جهة، واستيلاء عدد كبير من الفلاحين الجزائريين على هذه الأراضي وفرض الأمر الواقع. ثم إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام لسنة 1981 بحل تعاونيات الثورة الزراعية وإدماجها في المزارع المسيرة ذاتيا لتكون منها المزارع الفلاحية الاشتراكية، ثم سنة 1987 استحداث المزارع الفلاحية الجماعية والفردية، تلتها إصلاحات سنة 1988 وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة.

و لم تنطلق سياسات فعلية تتجه نحو عالم الريف إلا في سنة 2002 بتوسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية، وتلت ذلك بداية انطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI. وفي سنة 2004 كانت الانطلاقة الفعلية لسياسة التنمية الريفية المستدامة بانطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، وسياسة التجديد الريفي.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية حول :

حساب التخصيص **FLDDPS**

المسير من طرف

محافظة الغابات لولاية المسيلة

مقدمة الفصل

يعتبر المجتمع الريفي اللبنة الأساسية التي تنمو بها الشعوب والأمم، وبالتالي فلا يختلف اثنان على أن تنمية المجتمع المحلي الريفي أساسية ، ونظرا لأن المجتمع الريفي ذو تركيبة اجتماعية وثقافية خاصة، وبذلك لا بد من تنظيمه مع ما يتماشى وقيم المجتمع، وبالتالي مشاركة الأهالي في وضع وتنفيذ خطط التنمية المحلية في كل جوانبها، هذه الاستراتيجية الجديدة المنتهجة من طرف الدولة دعت إلى ضرورة تماشي برامج التنمية مع البيئة الطبيعية والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع وبأقصر مدة حتى تصل للسكان المعنيين، ليتقبّلوها ويتفاعلون معها، ارتأت محافظة الغابات لولاية المسيلة بوضع برامج ومشاريع تخص المنطقة محل الدراسة وفق استراتيجية مدروسة لتثبيت السكان واستقرار المجتمع الريفي، طبعا هذا بموافقة الوزارة الوصية بإعطاء الضوء الأخضر لتجسيد هذه البرامج على أرض الواقع لمختلف بلديات الولاية وما يتطلبه السكان من حاجيات وفق منهجية مدروسة حسب الاحتياجات.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول نظرة على مشاريع التنمية الريفية ؛

المبحث الثاني نبذة عن محافظة الغابات لولاية المسيلة ؛

المبحث الثالث أثر صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS على التنمية المحلية في محيط قديشة ببلدية عين الخضراء؛

المبحث الأول: نظرة على مشاريع التنمية الريفية

المطلب الأول: أثر حساب التخصيص FLDDPS على التنمية المحلية في الجزائر

يعتبر حساب التخصيص FLDDPS من بين الحسابات التي لها أهمية بالغة في تقديم المساعدات للمناطق الريفية ولما له من آثار على التنمية المحلية وللسكان المحليين حتى يتم تثبيتهم في أماكنهم وبالتالي هاته البرامج المقدمة والسياسة المنتهجة من طرف الدولة كان لها أثر ودور في تنشيط وتفعيل التنمية المحلية في المناطق الريفية، مما أدت إلى تحقيق نتائج جد معتبرة ، إلا أن هذه الأخير لم تكن في مستوى تطلعات السكان المناطق الذي يطالبون ويريدون تقديم الأكثر من البرامج حتى يُتكفل بجميع متطلباتهم، إلا أن شساعة وكثرة المناطق الريفية حاولت الدولة جاهدة لتقديم الأفضل ولو بالشيء اليسير لتغطية جميع المناطق الريفية من برامج مستهدفة وذات أولوية خصوصا لتثبيتهم في مناطقهم. (النزوح الريفي للمدن). مع العلم أن هذه الديناميكية المحلية التي مصدرها المشاريع الجوارية تبقى تعترضها بعض العراقيل والتي تحد من مزاياها، ولعل أهمها هو ضعف نسبة إنجاز المشاريع بسبب قلة مصادر التمويل وانحصارها في مصادر معينة، ولهذا لا بُد من إشراك وإدماج حقيقي لمختلف القطاعات تمويلا وتنفيذا، مع فرض رقابة فعالة في هذا المجال من طرف الجماعات المحلية المختصة.

المطلب الثاني : دور حساب التخصيص FLDDPS في التنمية المحلية في الجزائر

لحساب التخصيص FLDDPS دور في بعث وترقية التنمية المحلية في الفضاءات الريفية ومن أجل ذلك حاولنا حصر مختلف الأدوار التي لعبها هذا الأخير من عدة جوانب اقتصادية واجتماعية التي يمكن أن تحدثها هذه المشاريع ميدانيا، أين تبين لنا فيما بعد مدى إيجابية هذه المشاريع وأهميتها الميدانية بالنسبة لسكان المناطق الريفية ، ويبرز ذلك من خلال تثبيت السكان واستقرار المجتمع الريفي نتيجة تحسين ظروف المعيشة لهم (توفير السكن، فتح الطرق والمسالك،...)، وهو الشيء الذي سمح بعودة الأفراد إلى خدمة الأرض خصوصا، مما أدى إلى ازدهار الزراعة الأسرية (تربية الحيوانات، غرس الأشجار المثمرة،...)، وهو الشيء الذي سمح بعودة الأفراد إلى خدمة الأرض، فأدى ذلك إلى ازدهار الزراعة الأسرية وانعكس ذلك إيجابا على حياة الأفراد من خلال تحسن دخولهم.

المبحث الثاني: نبذة عن محافظة الغابات لولاية المسيلة

تمهيد:

محافظة الغابات هي عبارة عن إدارة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية وزارة لفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ،حيث تقوم بإعداد برامج في مجال تطوير الثروة الغابية والحلفائية وحمايتها وتوسيعها وتعمل على حماية الأراضي المعرضة للانجراف والتصحر الذي أصبح هاجس كبير يهدد المنطقة بصفة خاصة والوطن وباقي العالم بصفة عامة، كما تسهر بدورها على متابعة المشاريع المسطرة من طرف الوزارة الوصية للمشاركة في النهوض بالاقتصاد الوطني لتشمل نهضة كبيرة وواسعة في المجال التنموي وتشرف على مشاريع ممولة من طرف الخزينة العمومية للدولة وكذا الصناديق الخاصة التي تكون مهمتها التمويل الاستثنائي لبعض المشاريع الخاصة (برامج التنمية الريفية) ، كما تنظم وتتابع وتراقب رفقة المصالح المعنية الأخرى والمجتمع المدني على عملية الوقاية من حرائق الغابات، وهي تابعة إداريا إلى ولاية المسيلة .

المطلب الأول : الطبيعة القانونية والنشأة لمحافظة الغابات لولاية المسيلة

أولا: لمحة تاريخية عن الإدارة الغابية في الجزائر وطبيعتها القانونية[1].

تعتبر إدارة الغابات من أقدم الإدارات في الجزائر حيث أنشأت في الفترة الاستعمارية بموجب قرار مجلس الشيوخ سنة 1863 من طرف الحكومة الفرنسية في الجزائر وأنشأت بموجبها كذلك ثلاث محافظات ممثلة في الغرب والشرق والوسط ، تحت وصاية إدارة المياه والغابات إلى غاية الاستقلال.

بعد الاستقلال لم تكن الوزارة المكلفة بالغابات ثابتة حيث مرت بعدت مراحل من سنة 1963 إلي غاية 1984 كانت الوزارة المكلفة بالقطاع هي وزارة الفلاحة إلا أنها انتقلت من الاختصاصات المباشرة وغير المباشرة للوزير.

– من سنة 1963 إلى سنة 1979 الاختصاصات المباشرة (مصلحة ضمن مديرية التنمية الريفية تحت اسم مصلحة الغابات وصيانة الأراضي، تحولت إلى مديرية الغابات وصيانة الأراضي، العودة إلى مجرد مصلحة بمديرية التنمية الريفية تحت اسم مصلحة الغابات"حماية واستصلاح الأراضي"، العودة مرة أخرى إلى مديرية الغابات وصيانة الأراضي).

توسيع التمثيل الغابي الممثل بمديرية الغابات واستصلاح الأراضي وممثل بمفتشية الغابات وحماية الأراضي واستصلاحها على مستوى الولايات. من 1979 إلى 1984 الاختصاصات الغير مباشرة وتمثلت في (كتابة الغابات والتشجير ثم كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي).

المرحلة بعد صدور قانون 12/84 انتقلت من وزارة الفلاحة إلى وزارة الري والغابات والبيئة، كمديرية الغابات والمناطق الطبيعية بعدها انتقلت إلى وزارة الفلاحة والصيد البحري وإنشاء الوكالة الوطنية للغابات.

[1] دراسات منجزة من طرف إطارات محافظة الغابات لولاية المسيلة تحت عنوان التنظيم الإداري لمحافظة الغابات لولاية المسيلة، 2013

ظهور المديرية العامة للغابات سنة 1995 وهي تشرف على القطاع حاليا، تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تنقسم داخليا إلى خمسة مديريات فرعية تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 201/95 المؤرخ في 1995/07/25 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للغابات، وهي موزعة كما يلي:

- مديرية استصلاح الأراضي ومكافحة التصحر؛
- مديرية حماية النباتات والحيوانات؛
- مديرية التخطيط؛
- مديرية الإدارة والوسائل.

ثانيا: نشأة محافظة الغابات لولاية المسيلة

أنشأت محافظة الغابات لولاية المسيلة كباقي المحافظات الولائية عبر التراب الوطني من أجل مراعاة مصالح ومتطلبات العامل والفلاح وكذا الحفاظ على الأراضي الغابية وغطائها النباتي، بتوفير كل الوسائل المادية والبشرية للنهوض بهذا القطاع الحساس للمشاركة في الاقتصاد الوطني، بمرسوم تنفيذي رقم 333/95 المؤرخ في أول جمادي الثانية الموافق 25 أكتوبر 1995 يتضمن إنشاء محافظة الغابات ويحدد تنظيمها وعملها[1].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 64 الصادرة بتاريخ 1995/10/29 .

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي ، المهام والأهداف لمحافظة الغابات لولاية المسيلة

أولا: الهيكل التنظيمي

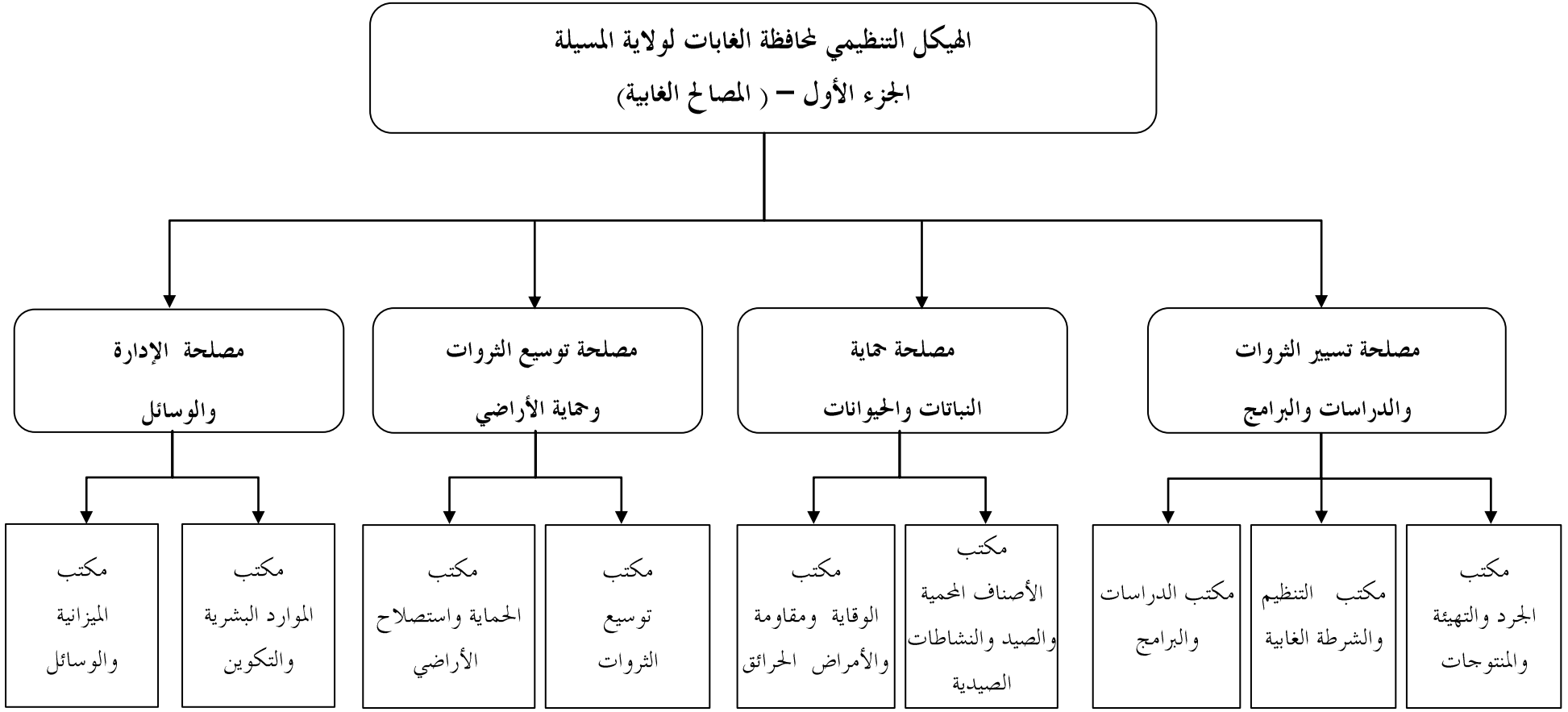

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة 2019

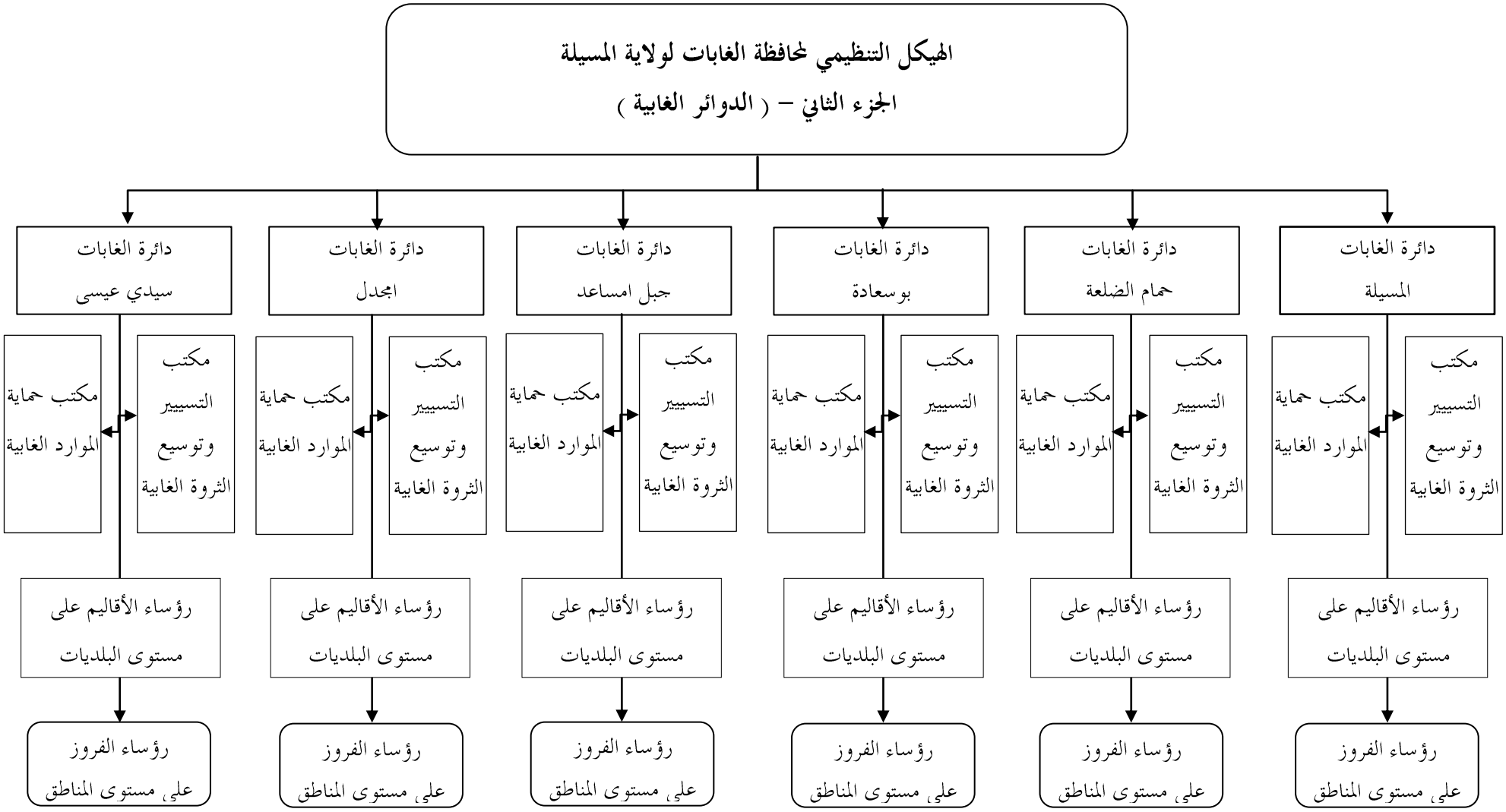

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة 2019

ونلاحظ أن الهيكل التنظيمي يتكون من جزأين :

1-التنظيم الإداري الداخلي (الجزء الأول) :

إن محافظة الغابات لولاية المسيلة تحوي أربعة مصالح غابية تحت كل مصلحة رؤساء مكاتب إدارية تم إنشاؤها طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1997/07/29 المتضمن تنظيم المحافظات الولائية للغابات ممثلة كما يلي:

1- **مصلحة تسيير الثروات والدراسات والبرامج:** تضم المكاتب التالية:

- مكتب الجرود والتهيئة والمنتوجات؛
- مكتب التنظيم والشرطة الغابية؛
- مكتب الدراسات والبرامج.

2- **مصلحة حماية النباتات والحيوانات:** تضم المكاتب التالية :

- مكتب الأصناف المحمية والصيد والنشاطات الصيدية
- مكتب الوقاية ومقاومة الحرائق والأمراض الطفيلية

3- **مصلحة توسيع الثروات وحماية الأراضي:** تضم المكاتب التالية:

- مكتب توسيع الثروات
- مكتب الحماية واستصلاح الأرضي

4- **مصلحة الإدارة والوسائل:** تضم المكاتب التالية:

- مكتب تسيير الموارد البشرية والتكوين
- مكتب الميزانية والوسائل

2- التنظيم الإداري الخارجي (الجزء الثاني) :

تضم محافظة الغابات لولاية المسيلة ستة دوائر غابية تحت كل دائرة غابية مكتبين (مكتب التسيير وتوسيع الثروات الغابية و مكتب حماية الموارد الغابية)، كما تضم تحتها كذلك أقاليم وفروز، والدوائر الغابية موزعة كالتالي:

- مقاطعة الغابات المسيلة ؛
- مقاطعة الغابات حمام الضلعة؛
- مقاطعة الغابات بوسعادة؛
- مقاطعة الغابات جبل امساعد؛
- مقاطعة الغابات امجدل؛
- مقاطعة الغابات سيدي عيسى.

ثانيا: مهام مصالح ومكاتب محافظة الغابات

1- مصلحة تسيير الثروات والدراسات والبرامج : تتلخص مهامها الأساسية في تسيير الثروة الغابية والحفاظ على الممتلكات الغابية بما فيها العقار الغابي والبناءات التابعة لمصالحها وتشمل مصلحة التسيير على ثلاث مكاتب وهي:

1-1- مكتب الجرود والتهيئة والمنتوجات.

المهام الرئيسية لهذا المكتب تتلخص في جرد الممتلكات الغابية العقارية والنباتية والمنشآت القاعدية (طرق غابية- أبراج مراقبة – الفرق الغابية...)، وإعداد دراسات التهيئة الغابية وذلك للحفاظ على الغابات الطبيعية وجعلها منتجة وهذا على مدة زمنية تقدر في غالب الأحيان بعشر سنوات إضافة إلى ذلك يقوم هذا المكتب باتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لبيع المنتوجات الغابية ممثلة في (الحلفاء – الحجارة- الرمل- الطمي...).

من المهام الأخرى لهذا المكتب، القيام بعملية المسح الغابي وهذا في إطار المسح العام التي برمجتها الدولة و تهدف هذه العملية إلى تعيين وتثبيت حدود الأملاك الوطنية الغابية من جهة وتحديد الأراضي ذات الطابع الغابي وغير الخاضعة لنظام الغابات من أجل إدراجها ضمن الأملاك الغابية الوطنية من جهة أخرى.

كما يقوم المكتب بكراء الفراغات الغابية للمواطنين القاطنين بجوار الغابة وهذا من أجل تحسين ظروف معيشة سكان الريف، ويقوم باقتراح محيطات الاستصلاح في الأملاك الغابية الوطنية وتخص النشاطات ذات الصلة بالقطاع الغابي كالمشاتل وغرس الأشجار المثمرة.

1-2- مكتب الدراسات والبرامج .

تتمثل مهام هذا المكتب في متابعة الإجراءات المعمول بها في ميدان الصفقات العمومية في اختيار المؤسسات التي توكل لها مهمة إنجاز المشاريع الغابية وبرامج التنمية وترقية الثروة الغابية وكذلك تنمية المناطق الريفية والجبلية في إطار السياحة الغابية التي تحددها المديرية العامة للغابات.

1-3- مكتب التنظيم والشرطة الغابية.

تتمثل المهام الرئيسية لهذا المكتب في متابعة تطبيق القوانين السارية المفعول في قطاع الغابات وكذا تسجيل المخالفات التي تحدث في الأملاك الغابية الوطنية ومصادرة المحجوزات وتقييم الأضرار وإنجاز الحصيلة الشهرية والسنوية للمخالفات.

2- **مصلحة حماية النباتات والحيوانات:** تعد مصلحة حماية الحيوانات والنباتات من أقدم المصالح في محافظة الغابات فقد كانت من ضمن المصالح المهمة في الهيكل التنظيمي لإدارة الغابات منذ الاستقلال تضم مكتبين هما :

2-1- مكتب الأصناف المحمية والصيد والنشاطات الصيدية: يتكفل بما يلي

- الإشراف على تصنيف المناطق المحمية بقرارات ولائية أو وطنية أو دولية ؛
- إحصاء ومراقبة الحيوانات المحمية؛
- مراقبة الصيد وكل النشاطات المماثلة؛
- الإشراف على تنصيب جمعيات الصيد والفدراليات؛
- مراقبة وإحصاء الطيور المهاجرة.

2-2- مكتب الوقاية ومقاومة الحرائق والأمراض الطفيلية.

هذا المكتب يتولى بالإعداد السنوي لمخطط مكافحة حرائق الغابات، سواء في الميدان أو على المستوى الإداري والقانوني.

على المستوى الميداني:

- شق الطرق الحراجية في المناطق ذات المسالك الصعبة؛
- بناء نقاط مياه لاستغلالها عند الحاجة؛
- بناء أبراج مراقبة لمراقبة حرائق الغابات؛
- تهيئة المسالك الغابية التي تدهورت حالتها؛
- صيانة وشق خطوط النار؛
- القيام بحملات التحسيس والتوعية (ملصقات ، الإذاعة ،الجرائد،...)؛

على المستوى القانوني والإداري :

- تنصيب اللجان العملية على مستوى الولاية – الدائرة- البلدية؛
- إحصاء جميع الوسائل المادية والبشرية على مستوى قطاع الغابات، قطاع الحماية المدنية، البلديات والمؤسسات العمومية والخاصة؛
- الإشراف على القرارات الولائية التي تخص هذا الإطار؛
- وضع برامج مداومة وأخرى عملية لفرق التدخل؛
- ضبط حصيلة الحرائق لكل سنة؛
- تحليل أسباب الحرائق لاستغلالها في السنة القادمة ؛

توجد كذلك بهذه المصلحة شبكة الاتصالات اللاسلكية، والتي تعمل على :

- تنصيب محطات الاتصال الولائية والدوائر المتنقلة والمحمولة ؛
- الإشراف على المناوبة داخل مكاتب الاتصال؛
- القيام بصيانة العتاد وإصلاحه.

3-**مصلحة توسيع الثروات وحماية الأراضي**: تتلخص مهام هذه المصلحة في توسيع الثروات الغابية وحماية واستصلاح الأراضي في عملية مشتركة وتشتمل على مكتبين هما :

3-1-مكتب توسيع الثروات : يتكفل بما يلي:

- توسيع الثروات الغابية؛
- حماية مصبات الأودية وحواف السدود؛
- معالجة الكثبان الرملية ومقاومة زحف الرمال ؛
- حماية ووقاية منابت الحلفاء من التدهور؛
- حماية المراعي وإعادة استنباتها؛
- إنجاز المنشآت القاعدية (شق وتهيئة الطرقات، تشجير، التصحيح السيلي للأودية، مصدات الرياح، غرس الأشجار المثمرة،...).

3-2- مكتب الحماية واستصلاح الأراضي: يتكفل بما يلي

- تنمية الأراضي الغابية وحمايتها من الانجراف والتصحر؛
- التشجير في إطار المخطط الوطني للتشجير؛
- استصلاح الأراضي في المناطق الريفية؛

وهناك محاور مشتركة بين المكتبين؛

- تطبيق سياسة التنمية الريفية عبر المناطق الريفية؛
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية عن طريق مشاريع جوارية للتنمية الريفية (PPDRI) ومشاريع جوارية لمكافحة التصحر (PPLCD) ؛
- عصرنة المناطق الريفية وتحسين معيشة سكان الأرياف ؛
- توزيع النشاط الاقتصادي؛
- حماية وتثمين التراث المادي واللامادي ؛

- التأطير التقني واقتراح المشاريع ومتابعتها؛
- توفير مناصب شغل وفق المشاريع المسجلة؛
- دعم المشاريع المصغرة عن طريق تشجيع تربية الحيوانات الصغيرة؛
- التوعية البيئية بإحياء المناسبات الوطنية والدولية الخاصة بمحافظة الغابات؛
- توعية تلاميذ المدارس والمؤسسات التعليمية والحركات الجمعوية للمحافظة على الطبيعة ؛
- توزيع الأشجار وإنشاء المساحات المشجرة وتنمية المساحات الخضراء ؛
- الإعلام الجواري.

4- مصلحة الإدارة والوسائل: تضم المكاتب التالية:

4-1- مكتب تسيير الموارد البشرية والتكوين: يتكفل بما يلي

- تحديد سياسة تنمية الموارد البشرية؛
- تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالمستخدمين في القطاع؛
- متابعة ملفات المستخدمين من حيث المسار المهني مثل (الترقية في الدرجة، الترقية في السلم، تكوين الموظفين بإجراء مسابقات مهنية أو الاختبارات المهنية ....) ؛
- تسيير بطاقة لجميع المستخدمين كانوا إداريين أو تقنين مثل منصب عملهم أو التحويلات الداخلية عبر المصالح أو المكاتب أو الدوائر الغابية المتواجدة عبر تراب الولاية؛
- التكفل بضمان تسيير الحياة المهنية للموظفين باختلاف أسلاكهم دائمين كانوا، متعاقدين و موسميين؛
- إعداد مخططات لتكوين الموظفين قصد إدماجهم في رتبهم الأصلية أو ترقيتهم إلى مناصب عليا وتحسين مستواهم؛

4 – 2- مكتب الميزانية والوسائل: يتكفل بما يلي:

- التكفل بالاعتمادات المالية المفتوحة للسنة المالية الجارية حسب الفصول والمواد الموجودة في مدونة الموازنة للغابات؛
- صرف الرواتب الشهرية، المنح، الاستدراكات، للموظفين الدائمين، المتعاقدين والموسميين.
- تسديد النفقات مثل نفقات التنقل والمهام، نفقات الاستقبال، نفقات المسابقات والامتحانات المهنية؛
- اقتناء الأدوات والأثاث المكتبي للمحافظة ؛
- شراء اللوازم المكتبية من أجل السير الحسن وتقديم مردود أفضل من طرف الموظفين ؛
- تسديد التكاليف الملحقة مثل فواتير الماء، الغاز والكهرباء، الاشتراك في الجرائد، تكاليف البريد والمواصلات، التوثيقات التقنية والعلمية؛

- شراء الألبسة لسائقي السيارات وأعوان الصيانة .
- التكفل بحظيرة السيارات والشاحنات من شراء قطع الغيار وصيانة مع المراقبة التقنية للعربات ؛
- التكفل بصيانة المباني ؛
- التكفل بصيانة الغابات من توظيف، توفير الحاجيات ومقتنيات التدخل في صيانتها، تجهيز أبراج المراقبة والمشاتل؛
- التكفل بمكافحة حرائق الغابات من توظيف عمال مؤقتين من أجل توفير الدعم للوقاية ومكافحة الحرائق مع شراء اللوازم والعتاد الخفيف الخاص بذلك، والسهر على عملية الإعلام والتوعية من أجل تفادي نشوب الحرائق والمحافظة على الثروة الغابية والحيوانية.

ثالثا: أهداف محافظة الغابات

- الحفاظ على الثروة الغابية وحمايتها من جميع أشكال التدهور (الحرائق، القطع، الأمراض، والطفيليات،...)؛
- توسيع الثروة الغابية بمختلف الأشغال (التشجير، إعادة وصيانة الغرس،...) ؛
- حماية الثروة الحيوانية (خاصة الطرائد و الطيور) ؛
- مكافحة ظاهرة الانجراف والتصحر؛
- التسيير العقلاني للأملاك الغابية الوطنية؛
- في إطار سياسة التجديد الريفي، مرافقة السكان المجاورين للغابة و سكان الأرياف في التنمية الاقتصادية وتحسين ظروفهم الاجتماعية وكذا إدماجهم في حماية الثروات الطبيعية؛
- تسطير البرامج التنموية لقطاع الغابات و السهر على تطبيقها و متابعتها؛
- انجاز مختلف الدراسات التي تساعد و تساهم في حماية و تسير الثروة الغابية؛
- حماية الأملاك الغابية الوطنية من كل أشكال الاعتداءات (القطع، الحرث العشوائي والبناءات الغير شرعية...)، بتطبيق الأحكام المسطرة في القانون 84/12 المتضمن النظام العام للغابات؛
- جرد وإحصاء الثروة الحيوانية (الطرائد والطيور) من أجل تطبيق مخططات حمايتها؛
- تطبيق المخططات والبرامج المقررة في مجال التنمية وترقية الثروة الغابية الوطنية وتنمية المناطق الريفية والجبلية (برنامج التجديد الريفي).
- تثمين المواقع الطبيعية و إنشاء غابات ترفيهية داخل الأملاك الغابية الوطنية.

المطلب الثالث: برامج حساب التخصيص FLDDPS لمحافظة الغابات لولاية المسيلة سنة 2009

لقد باشرت محافظة الغابات تنفيذ حساب التخصيص الموجه للولاية فور اعتماده من طرف الوزارة الوصية وكذا المديرية العامة للغابات، وبالرغم من المجهودات لإدارة الغابات في الإنجاز التام والكلي لهذه المشاريع إلا أنه بقي بعض منها لم ينجز إلى اليوم لعدة أسباب، أهمها عدم كفاية الغلاف المالي وكذا صعوبات مرتبطة بموقع واختيار أرضية المشروع، ولكن الشيء الذي يُحسب للإدارة الوصية أن هناك جدية في تنفيذ هذه المشاريع مما أفرزت نوع من الثقة لدى المواطن تجاه هذه الإدارة، تنامت تدريجيا وساهمت فيما بعد في إعطاء نتائج جيدة. وفيما يلي جدول يوضح المشاريع المنجزة في إطار حساب التخصيص وتوزيعها عبر بلديات الولاية.

وفيما يلي جدول يوضح حصيلة إنجاز البرامج المقترحة والمسجلة على مستوى تراب الولاية لسنة 2009 لحساب التخصيص FLDDPS.

جدول 06: يوضح حصيلة إنجازات برنامج التنمية الريفية 2009- 2014

العملية	الحجم الكلي	الحجم المنجز	عدد البلديات المعنية	المبلغ بالدينار
استصلاح الأراضي	360 هكتار	360 هكتار	02	12 307 680,00
تهيئة منبع	36 و	30 و	10	19 230 780,00
تصحيح السيول	41000 م^3	41000 م^3	24	140 179 000,00
إنجاز سد	48 و	35 و	20	113 675 205,00
فتح مسالك	665 كلم	657,5 كلم	41	730 555 482,50
تهيئة مسالك	116 كلم	112 كلم	14	86 153 872,00
إنجاز جب	18 و	10 و	06	22 222 220,00
إنجاز حوض	07 و	07 و	04	5 982 907,00
غراسة النخيل	40 هكتار	40 هكتار	02	3 418 800,00
إنجاز بئر عميق	1600 م ط	1400 م ط	07	59 829 000,00
غراسة ظلية	100 هكتار	80 هكتار	02	10 256 400,00
إنجاز بركة	50 و	34 و	18	119 658 120,00
التزويد بالطاقة الشمسية	262 و	262 و	12	51 121 964,00
توصيل الطاقة الكهربائية	09 كلم	7,38 كلم	02	18 923 080,14
غراسة رعوية	540 هكتار	500 هكتار	06	32 051 500,00
تثبيت الكثبان	125 هكتار	110 هكتار	03	14 102 550,00
المحميات	2000 هكتار	2000 هكتار	03	5 128 000,00
أشجار مثمرة	559 هكتار	559 هكتار	22	38 222 184,00
مصدات الرياح	142 كلم	142 كلم	08	3 641 022,00
تثبيت الحواف	30 هكتار	10 هكتار	01	1 025 640,00
حفر بئر عميق	100 م ط	100 م ط	01	4 273 500,00
1 616 000 000 ,00				

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة، 2019

المبحث الثالث: أثر حساب التخصيص FLDDPS على التنمية المحلية في محيط قديشة بلدية عين الخضراء

تمهيد:

لقد عمدت الدولة الى هذه البرامج لمحاربة الفقر في المجتمعات الريفية بتقديم أفضل الحلول من سياسات وبرامج تخدم التنمية المحلية، حيث يستهدف هذا البرنامج خلال فترة 2009-2014 شتى المناطق الريفية، ولقد أدى هذا بطريقة مباشرة إلى تغيير الهيكل المكاني وظهور التجمعات السكانية وما توفره من أيادي عاملة خاصة بعد الهجرة الجماعية من الارياف نتيجة للوضع الأمني غير الملائم خلال العشرية السوداء والذي امتدت آثاره إلى مدة طويلة

فإذا تمعنا في كل الآثار الاقتصادية لهذه المشاريع نجد أن مخلفاتها سوف تكون اجتماعية على الأفراد والأسر الريفية ، خاصة بعد عودة السكان إلى الأراضي التي هجروها قبل سنوات.

المطلب الأول: نظرة عامة حول بلدية عين الخضراء

تقع بلدية عين الخضراء في الركن الشرقي من ولاية المسيلة، يحدها:

- ✓ شمالا بلدية برهوم وبلدية مقرة،
- ✓ شرقا بلدية عزيل عبد القادر بدائرة بريكة،
- ✓ جنوبا شط الحضنة
- ✓ غربا بلدية أولاد عدي لقبالة.

تأسست بلدية عين الخضراء في 19 مارس 1962 بعد تحويلها إلى فرع بلدي تابع لمقرة ولاية باتنة وبعد ذلك أعيد تشكيلها بموجب مرسوم صادر بالجريدة الرسمية عام 1966 فأصبحت بلدية مستقلة تابعة لدائرة بريكة.

وأثناء التقسيم الإداري سنة 1974 تحولت إلى ولاية المسيلة.

المساحة: تبلغ مساحة عين الخضراء 157,5 كلم مربع أي 15750 هكتار.

السكان: يبلغ تعدادها السكاني 29068 نسمة حسب إحصائيات 2008، وحاليا يفوق تعداد سكان البلدية 32000نسمة.

الاقتصاد: يعتمد فيها النشاط الاقتصادي على الزراعة بالدرجة الأولى وكذا التجارة.

المناخ: هي ذات مناخ قاري، حار جاف صيفا بارد شتاء.

الخصائص: تتميز بطابعها البسيط، كما تتميز عن البلديات المجاورة بأنها بلدة علم، خرجت الكثير من الأعلام، من بينهم المرحوم محمد الصالح يحياوي.

التجمعات السكانية: تتوفر البلدية على تجمع رئيسي مقر البلدية، وأربع تجمعات ثانوية هي : الصوالح- أولا بن عمر – أولاد سي عمر – النفيضة . بالإضافة إلى 13 منطقة مبعثرة.

المطلب الثاني: المشاريع المنجزة في إطار حساب التخصيص FLDDPS بمحيط قديشة

سجلت محافظة الغابات لولاية المسيلة ببلدية عين الخضراء وتحديدا في محيط قديشة عدة عمليات تهم المنطقة بحكم فقدانها للبنية التحتية، وكذا نقص في التنمية، نذكر من أهمها إنجاز سد تحويلي، التزويد بالطاقة الشمسية ، فتح مسالك ريفية، تصحيح المجاري المائية وغراسة رعوية. وسنتطرق لكل مشروع منجز من جانب الأهمية والفائدة من تسجيله وإنجازه بما يعود بالفائدة الأولى والأخيرة لسكان المنطقة.

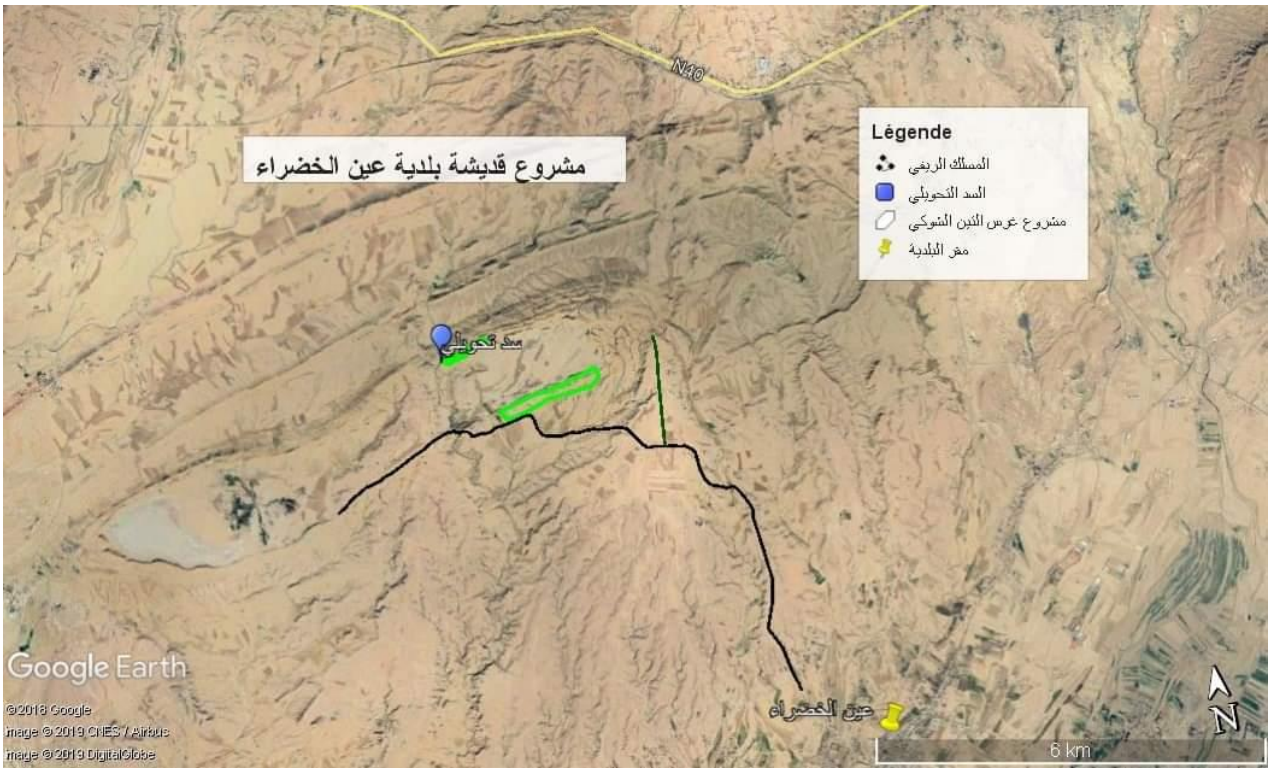

الفرع الأول: إنجاز سد تحويلي

نظرا لقلة التساقطات بالمنطقة ارتأت محافظة الغابات لولاية المسيلة إنجاز سد تحويلي للاستغلال الأمثل للمياه السطحية لاستعمالها في سقي الأراضي الزراعية التي تقع أسفل السد وتحسين مردود إنتاج الحبوب أو الزراعات الموسمية، حيث كان منجزا بطريقة تقليدية مما نتج عنه تهدمه في كل مرة.

حيث أُسند المشروع إلى السيد: قرورو مبروك مسير مكتب الدراسات التقنية للري الفلاحي معتمد لدى وزارة الموارد المائية، الكائن مقره بدائرة بريكة ولاية باتنة، بمبلغ إجمالي مُقدّر بـــ 239.850.00 (مائتان وتسعة وثلاثون ألف وثمانمائة وخمسون دينار جزائري)، والتي تسبق عملية الإنجاز، أي المتابعة مدة شهر واحد، وكذا أثناء عملية الإنجاز، حسب مدة المشروع. وهذا بناءً على أمر بالخدمة المؤرخ في 17-06-2010.

في حين أسند المشروع للإنجاز لمؤسسة الإنجاز عامر بن عيسى NATVERT صاحب مؤسسة أشغال الغابات والري والبناء والأشغال العمومية الكائن مقرها ببوسعادة ولاية المسيلة، بقيمة إجمالية 3.966.300.00 (ثلاثة ملايين وتسعمائة وستة وستون ألف وثلاثمائة دينار جزائري). على أن تكون مدة إنجازه لا تتعدى 03 أشهر.

الفرع الثاني: التزويد بالطاقة الشمسية

نظرا لبعد التجمع السكاني محل الدراسة على أقرب تجمع سكاني مزود بالكهرباء وذلك بأكثر من 15كلم، قامت مصالح الغابات بتزويد سكان المنطقة بخلايا الطاقة الشمسية والتي شملت 13 مستفيدا و وُزعت على القاطنين، بقيمة إجمالية 2.600.000.00 (مليونان وستمائة ألف دينار جزائري).

الفرع الثالث: فتح مسالك ريفية

يبعد سكان هذا التجمع على أقرب طريق مُعبّد بأكثر من 20 كلم، حيث كانوا يستعملون طرق ودروب غير معلومة أو مُعلّمة لتنقلاتهم اليومية، سطرت مصالح الغابات إنجاز فسح مسلك ريفي بحجم 12 كم للمنطقة الريفية وهذا لفك العزلة عنها، حيث أسند المشروع للسيد: مهية صابر صاحب مؤسسة الإنجاز ش.ذ.م.م انترافور الهضاب بالمسيلة، بمبلغ إجمالي مقدر بـــ: 7.177.950.00 (سبعة ملايين ومائة وسبعة وسبعون ألف وتسعمائة وخمسون دينار جزائري). بناءً على أمر الخدمة بتاريخ:25-12-2012.

أسندت أعمال الدراسة التقنية والمتابعة لمكتب الدراسات نويوات أشغال عمومية NTP بسطيف، مدة الدراسة شهر واحد، أما المتابعة حسب مدة المشروع والتي قُدرت بـــ 372.060.00 د.ج (ثلاثمائة واثنان وسبعون ألف وستون دينار جزائري).

الفرع الرابع: تصحيح المجاري المائية

عملية انجاز تصحيح المجاري المائية هي من أجل حماية الأراضي الفلاحية من انجراف التربة بوضع متاريس وحواجز متدرجة للتقليص من قوة تدفق المياه، وخُـــصص لهذا البرنامج الخاص بتصحيح المجاري المائية الذي يرمي إلى الحد من خطر انجراف التربة وحماية الغطاء النباتي والمناطق الفلاحية من أخطار الفيضانات والانجراف، وتعد منطقة قديشة من المناطق التي سُجلت بها عملية تصحيح المجاري المائية بحجم إجمالي قُدر بـــ 1000م^3 ، حيث أسند المشروع لمؤسسة محدب الدراجي لأشغال بناء كل هياكل الدولة والأشغال العمومية والري واستغلال الغابات بالمسيلة، بغلاف مالي قيمته 2.328.300.00 دج (مليونان وثلاثمائة وثمانية وعشرون ألف وثلاثمائة دينار جزائري). على أن تكون مدة الإنجاز ثلاثة أشهر .

الفرع الخامس: غراسة رعوية

لكون المنطقة هي منطقة رعوية وفلاحية بامتياز وبها مرتفعات صخرية، قامت مصالح الغابات بتشجير هذه الهضبات بنبات التين الشوكي الذي يعتبر نبات رعوي من جهة، ولتثبيت التربة من الانجراف من جهة أخرى.

حيث قامت بغرس 50 هــ، أسندت للسيد: خليف عادل صاحب مؤسسة البناء والأشغال العمومية والري بالمسيلة، بقيمة مالية إجمالية مقدرة 1.392.592.50 (مليون وثلاثمائة واثنان وتسعون ألف وخمسمائة واثنان وتسعون دينار وخمسون سنتيما)، تكون لمدة 24 شهرا.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه آنفا حول المشاريع المقدمة لسكان المنطقة محل الدراسة، لقي استحسان كبير من طرف السكان المحليين، حيث ساهمت مثلا الطريق في رفع عبء كبير كانوا يُعانون منه من قبل.

هذه المشاريع كان لها وقع وأثر إيجابي اتجاه السكان في بعث روح المبادرة والعمل، وهذا باستثمار غرس مساحات من أشجار الزيتون.

وبصفة عامة هاته المشاريع ساهمت بشكل كبير في رفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والنزوح الريفي وتثبيت السكان بقراهم. وبالتالي يمكن القول من خلال هاته البرامج المقترحة قد أنجزت جميعها ما يفسر الأهمية التي تكتسيها من تلك العمليات المسجلة.

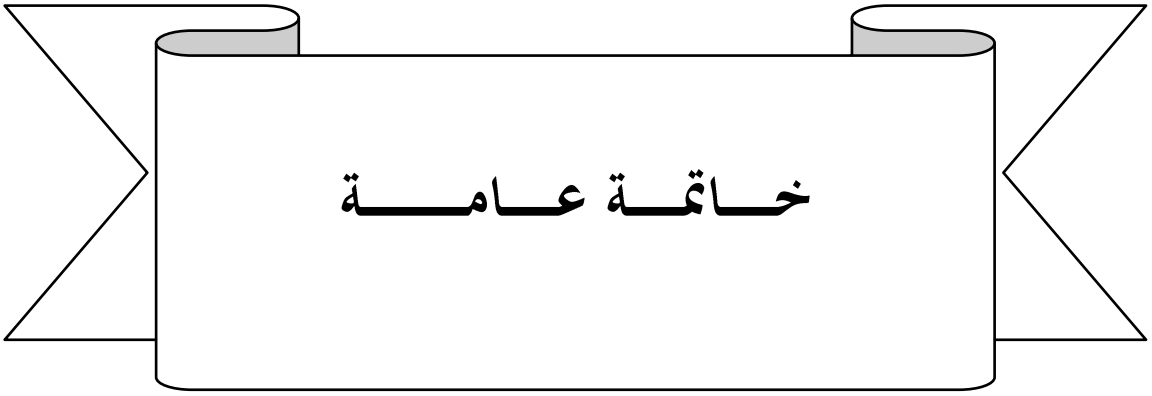
خـــاتمـــة عـــامـــــة

شغل مفهوم التنمية الريفية والتنمية المحلية بال العلماء والمتخصصين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، والتنمية المحلية هي ذلك الفعل الذي يسعى إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الوحدات المحلية، مع ضرورة تكاثف كل من الجهود الحكومية والشعبية لتحقيق ذلك، ولقد حاولت الدولة الجزائرية وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها تجسيد هذا المفهوم، فانطلقت في إعداد السياسات ووضع الخطط والبرامج من أجل تحقيق تنمية محلية، ووطنية شاملة لكل ربوع الوطن ودون استثناء .

ويقينا منها بالتأثيرات السلبية والاختلالات النوعية التي خلفتها حالة اللااستقرار الأمني في الريف الجزائري، عملت الدولة على وضع استراتيجية ريفية تنموية تتلاءم مع الخصوصيات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لهذا الوسط الحساس. من أهم هذه الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق تنمية محلية بهذه المناطق سياسة التجديد الريفي، والتي كان هدفها الأساسي إعادة إحياء المناطق الريفية واستخدمت في ذلك أداة تتوافق مع مضمونها وأهدافها المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، القائمة على مبادئ وأسس أهمها مشاركة جميع الفاعلين وعلى كافة مستوياتهم في العمل التنموي.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة وعملت على إظهار مساهمة التنمية الريفية في تثبيت وعودة السكان إلى مناطقهم الأصلية، والأثر الذي أحدثته على التنمية المحلية في بلديات الولاية .

نتائج الدراسة

- سياسة التجديد الريفي أثّرت بشكل كبير على الرفع من مستويات التنمية المحلية لهذه الأرياف؛
- اختيار السكان لنوع من المشاريع ورفض أخرى دون دراسة متخصصة أثّر بشكل كبير على إتمام كل المشاريع المسجلة لدى محافظة الغابات؛
- غياب ونقص التأطير التقني لهذه المشاريع فهناك من أعوان الغابات من اكتسب تجاربا فقط بعد تنفيذ هذه المشاريع ؛
- غياب أقطاب صناعية تحويلية مرافقة لمشاريع التنمية الريفية، فهناك من يرمون منتجاتهم لعدم قدرتهم على تسويقها؛
- عدم استخدام القائمين على التنمية المحلية للمؤشرات التي تساعد على قياس ومعرفة الوضعية الحقيقية لمشاريع التنمية الريفية وتقييم النتائج المحققة؛
- عدم تخصيص الميزانية الكافية لهذه المشاريع، فهناك العديد منها من لم ينجز لعدم كفاية الغلاف المالي.

اختبار صحة الفرضيات

من خلال هذه الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وبعد تحليل المعطيات المتحصل عليها توصلت الدراسة إلى نتائج قد تثبت صحة الفرضية أو خطأها كما يلي :

الفرضية الأولى: أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرضية الأولى (ساهم هذا الحساب في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف)، فقد تبين أن العمليات المنجزة والمسيرة من طرف محافظة الغابات كان لها الدور البارز في التحسين من المستوى المعيشي للسكان القاطنين بالمناطق الريفية.

الفرضية الثانية: أشارت الدراسة إلى صحة الفرضية الثانية (محافظة الغابات لولاية المسيلة قامت بما عليها من تنفيذ هذا الحساب بالرغم من وجود بعض المعوقات) ، فبعد التحليل تبين أن هناك مشاريع لم تنجز سواء لعدم كفاية الأغلفة المالية، أو لمعارضة بعض السكان لهاته المشاريع لجهلهم بثمارها ونتائجها الإيجابية، مما أدى إلى غياب التنسيق بين برامج التنمية، كما أن سياسة التقشف المنتهجة مؤخرا أثرت على عدم إكمال أو انجاز بعض العمليات والتي تعتبر أساسية لسكان المناطق الريفية.

الفرضية الثالثة: أثبتت النتائج المتحصل عليها صحة الفرضية الثالثة (تعتبر شعبة غرس الأشجار المثمرة، الطاقة الشمسية، بناء سدود وتربية الحيوانات وفتح المسالك الريفية الأكثر إقبالا عليها من طرف سكان المناطق الريفية)، فشعبة غرس الأشجار المثمرة خاصة أشجار الزيتون تعد الأكثر إقبالا عليها من طرف سكان المناطق الريفية وهو ما نلاحظه من انتشار كبير لأشجار الزيتون حتى في المدينة وهو الاتجاه الذي تدعمه الدولة في الوقت الحالي.

الشيء نفسه نلاحظه في شعبة الطاقة الشمسية باعتبار أن بعض سكان الأرياف لا تصلهم فوجدوا في الطاقة الشمسية بديلا اقتصاديا لسقي أراضيهم وماشيتهم، خاصة وأنهم يحصلون عليها مجانا من خلال هذه المشاريع ، في انتظار ربط القرى والمداشر بالطاقة الكهربائية والتي هم في أمس الحاجة لها.

الاقتراحات

بعد سردنا لأهم النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة وبعد تشخيصنا لدور تنمية المناطق المحلية ، ارتأينا في الأخير إعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات التي نتطلع أن تكون مجدية لمعالجة النقائص التي تعاني منها التنمية الريفية خدمة للتنمية المحلية في المناطق الريفية ونوجز هذه التوصيات في النقاط التالية:

- مراعاة الاختصاص في تنفيذ وتجسيد هذه المشاريع من جانب الإدارة المسيرة أو المنفذة ومؤسسات الانجاز ؛
- ضرورة العمل على ضمان السير الجيد لهذه المشاريع؛
- التفكير في إقامة أقطاب صناعية تحويلية مرافقة لمشاريع التنمية الريفية لضمان تسويق منتجاتهم إليها ؛
- ضرورة توسيع الأراضي الزراعية في المناطق الريفية، ومحاولة إقامة الأقطاب الفلاحية الكبيرة والمتخصصة والمدعومة من طرف الدولة سواء بالتسيير أو الرقابة؛
- الحرص على ضمان الاستفادة الحقيقية من مزايا المشاريع وبرامج التنمية الريفية لسكان الأرياف دون غيرهم من الانتهازيين وتجار الفرص؛

- ضرورة تبني استراتيجية بعيدة المدى لسياسة التجديد الريفي وان لا يتم اقترانها ببرنامج مسؤول دون غيره (برامج مؤسسات وليس برامج أشخاص) ؛
- الدراسة الجيدة للمخصصات المالية لهذه البرامج ؛
- العمل على بعث نشاطات اقتصادية تتوافق وطبيعة المناطق التي تنفذ بها المشاريع الجوارية وسكانها؛
- البحث عن التنسيق الكامل بين الفاعلين العموميين (وزارات وإدارات) المعنية بالعملية ، وإجراء الدراسات لاختيار المشاريع بأكبر دقة ممكنة.

آفاق الدراسة

- دور البرامج القطاعية PSD والبلدية PCD في التنمية الفلاحية ؛
- أثر البرامج المنفذة من طرف بعض الهيئات الدولية (البنك الدولي) على تنمية مناطق وأقاليم سكان الأرياف؛
- المفهوم الجديد لسياسة الأقطاب الفلاحية وتأثيرها على التنمية المحلية.
- فرص الاستثمار في المساحات الغابية (الغابات الترفيهية) في تنمية المناطق الريفية، والذي بدأ يتجسد في الميدان في كل من غابة الحوران بحمام الضلعة، غابة عين غراب بجبل مساعد، شبكة بوشعرة بمقرة، جنان بلقيزاوي ببوسعادة؛

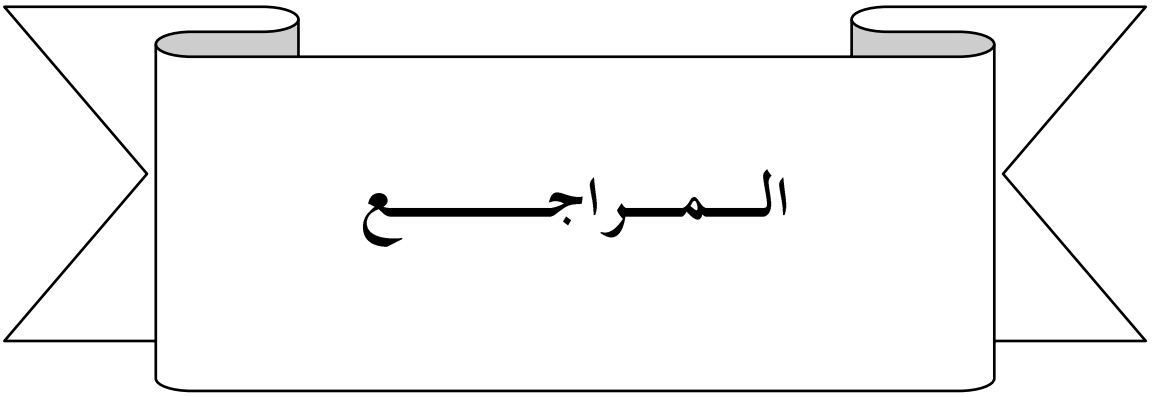
المـــراجـــــع

أولا– الكتب.

1- احمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986.

2- احمد عبد الفتاح، محمود محمد محمود، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006

3- احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

4- التابعي كمال، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، مصر،2007.

5- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار النشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2013.

6- حسن القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة حالة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

7- سمير محمد عبد الوهاب، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2008.

8- طري سميحة، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة المؤسسة الإخوة عموري بسكرة، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.

9- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية شارع زكرياء غنيم ،2001.

10- عجة جيلالي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

11- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015

12-منى جميل سلام، مصطفى محمد على، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2015

ثانيا– البحوث والمقالات في الدوريات والمجلات العلمية.

1. بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان 2013.

2. غريبي محمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016.

3. كافي فريدة، زكية آكلي، التنمية المحلية في الجزائر، قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز المعوقات، مقالة، 2017

4. مسعى محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012.

ثالثا–وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات، الندوات، والملتقيات).

1- طالبي رياض، عبد الرحمان القري، استراتيجية التنمية الريفية كأداة للحد من البطالة في الوسط الريفي، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

2- عبو عمر، عبو هدى، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008..

3- عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

رابعا –المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية.

1- السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2015.

2- بلخير محمد، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005.

3- بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

4- بوسهمين أحمد ، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

5- توفيق تمار ، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2016.

6- خشمون محمد، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

7- رضاونية رابح اشرف ، معوقات التنمية المحلية ، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة ،1999،

8- ريملاوي سفيان ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر الوسطى، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010.

9- شريفي أحمد، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.

10- علال علي ، دور برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في دعم التنمية المحلية في المناطق الريفية حالة البرامج المسيرة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة 2010-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2018.

11- غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.

12- قطار خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

خامسا – القوانين في الجرائد الرسمية.

1- القانون 01-21 المؤرخ في 2001/12/22، المتضمن قانون المالية 2002، الجريدة الرسمية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، المؤرخة في 2001/12/23.

2- المرسوم التنفيذي رقم 333/95 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995 يتضمن إنشاء محافظة الغابات ويحدد تنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 64 الصادرة بتاريخ 1995/10/29 .

سادسا–المواقع الالكترونية.

1- مفهوم التنمية الريفية:الموقع https://www.almrsal.com/post/414035 تاريخ الاطلاع 18-01-2019

2-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، على الموقع http://www.mddr.gov.dz/ppdristatic-ar/index.htm

سابعا – المراجع الأجنبية .

1- *Synthèse réalisée par raphael boutin kuhlmann dans le cadre du mémoire de recherche sur le thème de la contribution de l'agriculture biologique au développement local sous la direction philip fleuryK*

2-[1] *Rapport n°1 « développement local ;concepts , stratégies local en Algérie, septembre 2011*

3- *UNISCO ET FAO ; L'éducation pour le développement rural ;vers des orientation ouelles 2005,*

4- *Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007.*

Cour des comptes, Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, Alger, 2013.

الـــملاحـــــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

مقرر رقم: 633 /ا.و. المؤرخ في: 30 نوفمبر 2009 يتضمن اعتماد يقتطع من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، لإنجاز مشروع جواري لمكافحة التصحر بالمكان المسمى قديشة، بلدية عين الخضرة، ولاية المسيلة.

إن وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- بمقتضى الأمر رقم 02-01 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1422 الموافق 25 فبراير سنة 2002، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002، لا سيما المادة 8 منه؛
- وبمقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، لا سيما المادة 91 منه؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09-129 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، والمتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة؛
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1423 الموافق 23 يوليو سنة 2002، الذي يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 109-302 الذي عنوانه "صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب"؛
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 جمادي الثانية عام 1423 الموافق 21 غشت سنة 2002، الذي يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 109-302 الذي عنوانه "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب"؛
- وبمقتضى المقرر رقم 2027 المؤرخ في 17 ديسمبر سنة 2008 الذي يحدد الكيفيات التقنية والإدارية والمالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- وبمقتضى المقرر رقم 1102 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2008 الذي يتضمن إنشاء لجنة تقنية مركزية مكلفة بإبداء الرأي حول تأهيل المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر للتمويل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- وبمقتضى الاتفاقية الموقعة في 12 يناير سنة 2009 المبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تتعلق بالنفقات التي تقيد في حسابات التخصيص الخاص لقطاع الفلاحة؛
- وبمقتضى المحضر رقم 2009/1046 بتاريخ 13 مايو سنة 2009 للجنة التقنية الولائية للدراسة والمصادقة على مشاريع التنمية الفلاحية والريفية لولاية المسيلة المتعلق بالمشروع الجواري لمكافحة التصحر بالمكان المسمى قديشة، بلدية عين الخضرة، ولاية المسيلة؛
- وبمقتضى رسالة الموافقة على المشاريع الجوارية لبرنامج التجديد الريفي شطر 2009 الصادرة عن السيد والي ولاية المسيلة بتاريخ 15 يوليو سنة 2009 تحت رقم09/01؛
- و بمقتضى محضر اللجنة التقنية المركزية المكلفة بالدراسة والمصادقة على مشاريع التنمية الفلاحية والريفية بتاريخ 02 سبتمبر سنة 2009 المتعلقة بولاية المسيلة؛
- بناءا على اقتراح مدير تنمية الفلاحة في المناطق الجافة و شبه الجافة،

يـــقرر مـــا يـــأتـــي:

المادة الأولى: يهدف هذا المقرر إلى فتح اعتماد قدره أربعة وعشرون مليونا وخمسمائة وسبعون ألف دينار (24.570.000 دج) يقتطع من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب لتمويل مشروع جواري لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب بالمكان المسمى قديشة، بلدية عين الخضرة، ولاية المسيلة.

يوزع المبلغ المذكور أعلاه، كما يلي:

الباب 01: مكافحة التصحر: 3.200.000 دج،
الباب 02: حماية وتنمية المراعي: 12.100.000 دج،
الباب 06: تنظيم الرعي: 8.100.000 دج،
الباب 07: المصاريف المرتبطة بالدراسات والمتابعة والتقييم والتكوين: 1.170.000 دج.

المادة 2: تدون العمليات المعدة للإنجاز، في الجدول الآتي:

العمليات	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة 10^3 دج	المبالغ 10^3 دج	مصادر التمويل 10^3 دج	
					ص.م.ت.و.ت.إ.ر.س	الأهالي
إنجاز سد تحويلي	وحدة	01	5.500	5.500	5.500	
غراسة رعوية	هكتار	50	50	2.500	2.500	
تصحيح المحاري المائية	$م^3$	1000	3,2	3.200	3.200	
فتح مسلك	كلم	12	800	9.600	9.600	
اقتناء تجهيز الطاقة الشمسية للأسر	وحدة	13	200	2.600	2.600	
دراسة ومتابعة وتقييم	جزافي			1.170	1.170	
المجموع				24.570	24.570	

المادة 3: يدفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص إقليميا النفقات التي يتكفل بها صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب، في حدود المبالغ المقررة، بالنظر إلى الفواتير و وضعيات الأشغال، بعد معاينة الإنجاز والتأشير عليها، قانونا "بالخدمة المؤداة" من طرف محافظ الغابات لولاية المسيلة.

المادة 4 : يكلف محافظ الغابات لولاية المسيلة ومصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، على أساس الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية المشار إليها أعلاه، بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها، ولا سيما، أهلية المستفيدين، تقارب الوضعيات، المتابعة و المراقبة. لهذا يقومان بإرسال الوضعية المادية و المالية عن حالة المشروع كل (03) ثلاثة أشهر إلى المديرية العامة للغابات ومديرية إدارة الوسائل ومديرية البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية ومديرية تنمية الفلاحة في المناطق الجافة وشبه الجافة.

المادة 5 : تحدد مدة الإنجاز المادي لأعمال وعمليات المشروع بأربعة وعشرين (24) شهرا، ابتداء من تاريخ إمضاء هذا المقرّر لا في حالة القوة القاهرة.

المادة 6: عند نهاية العملية، تعد كل من مديرية الغابات لولاية المسيلة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية حصيلة نهائية عن المشروع تصادق عليه الهيئات المعنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

جب على مديرية البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية إعداد مقرر الإنهاء في أجل أقصاه (03) ثلاثة أشهر بعد استيفاء جال الانجاز.

المادة 7: يكلف الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمدير العام للغابات ومدير تنمية الفلاحة في المناطق الجافة وشبه جافة ومدير إدارة الوسائل ومدير الشؤون القانونية و التنظيم ومديرة البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية ومحافظ غابات لولاية المسيلة والرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في نشرة الرسمية لوزارة الفلاحة.

حـــــرر بالجـــزائـــر في: 30 نوفمبر 2009 الموافق .....

وزير الفلاحة و التنمية الريفية

رشيد بن عيسى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
المديرية العامة للغابات
محافظة الغابات لولاية المسيلة

إتفاقية إنجاز رقم : 2011/01

المصادق عليها بتاريخ : 13 مارس 2011

برنامج التنمية الريفية المندمجة لسنة 2009

(صندوق التصحر و تنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب FLDDPS)

أشغال إنجاز سد تحويلي

رقم الحصة	الوحدة	إسم السد	المكان	البلدية
01	01	سد الخنقة	قديشة	عين الخضرة

مكتب الدراسات : قرورو مبروك مكتب الدراسات التقنية للري الفلاحي (B.E.T.H.A) بريكة

مؤسسة الإنجاز: عامر بن عيسى NATVERT لأشغال الغابات والري والبناء والأشغال العمومية

1

كشف كمي و تقييمي

طبيعة الأشغال	المكان	البلدية	الحجم : 01
شغال انجاز سد تحويلي	قديشة	عين الخضرة	الحصة رقم : 01

N°	Désignation des Travaux	Unité	Quantité	Prix Unitaire	Montant
01	Terrassement en en grande masse, compactage du fond de la fouille, à l'aide d'engins mécaniques.	M^3	2300,00	150.00	345 000.00
02	Remblaiements compactés des ouvertures entre les réalisations et terrain naturel, et toutes sujetions de bonnes execution.	M^3	300,00	80.00	24 000.00
03	Fourniture et pose du béton cyclopeen(40% beton,60% pierres sèches in situ avec l'utilisation du ciment Portland artificiel CPA ou CPJ (composé) dosé à 350 kg/m^3.	M^3	560,00	2 700.00	1 512 000.00
04	Fourniture et pose d'une protection en gabion, la pierre extraite d'une carrière de caractéristique physico-chimique adéquates, l'enrochement inférieur au dimension des mailles est intolérable, utilisation des caisses fil galvanisé de diamètre 2.7 mm.	M^3	330,00	2 300.00	759 000.00
05	Fourniture et pose du béton Légèrement arme , le terrassement en tranchée y compris talutage et toutes sujétions de bonnes exécution selon plan d'exécution in situ avec l'utilisation du ciment Portland artificiel CPA ou CPJ (composé) dosé à 350 kg/m^3. CANAL DE DROITE CANAL DE GAUCHE	 Ml Ml	 50,00 75,00	 6000.00 6000.00	 300 000.00 450 000.00
		MONTANT H.T			3 390 000.00
		T.V.A 17%			576 300.00
		MONTANT T.T.C			3 966 300.00

يحدد مبلغ هذا الكشف بجميع الرسوم : ثـــلاثـــة ملاييـــن وتسعمـــائـــة وستـــة وستـــون ألـــف

وثـلاثمـائـــة دينـــار جـزائـــري بجميع الرسوم

حرر بالمسيلة في 19/ 07/ 2011

المتعامل المتعاقد

NAT.VERT
BENAISSA AMEUR
Gds Travaux. For. Hyd. Ba. Tra.P
R.C:01.2817668A98
- Bou-saada -

محافظ الغابات

عن الوزير و بتفويض منه
محافظ الغابات
ع. عمـــام

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
المديريـــة العامـــة للغابـــــات
محافظـــة الغابـــات لولايـــة المسيلة

إتفـــاقية إنجـــازرقـــم: 2010/26
المصـادق عليهـا بتاريـخ : 17 جوان 2010

الدراسـة التقنية و المتابعة لإنجاز سد تحويلي

رقم الحصة	البلدية	المكان	إسم السد	الحجم (وحدة)
01	عين الخضرة	قديشة	سد الخنقة	01

برنامج التنمية الريفية المندمجة لسنة 2009

(خاص بالمشروع الجواري لمكافحة التصحر PPLCD)

مؤسسة الإنجاز :قرورو مبروك مكتب الدراسات التقنية للري الفلاحـــي
معتمد لدى وزارة الموارد المائية
(المقر : مزغيش الطيب المركز التجاري بريكة ولاية باتنة)

الكشف الكمـي و التقييـمي

طبيعـةالأشغـال	إسم السد	الحجم (وحدة)	المكان	البلدية	الحصة
الدراسـة التقنية و المتابعة لإنجاز سد تحويلي	الخنقة	01	قديـشة	عين الخضرة	واحدة

الرقم	تعيين المراحـل	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلـــغ
01	المعطيات العامة للموقع	وحدة	01	55.000.00	55.000.00
02	المشروع التنفيـذي	وحدة	01	75.000.00	75.000.00
03	تحضير ملف الاستشارة	وحدة	01	50.000.00	50.000.00
04	مـتابـعـة الإنجاز	وحدة	01	25.000.00	25.000.00
المجموع خارج عن الرسوم					**205.000.00**
الرسم على القيمة المضافة 17 %					34.850.00
المجموع بكل الرسوم					**239.850.00**

يحدد مبلغ هذا الكشف بجميع الرسوم : مـائتان وتسعة وثلاثون ألف وثمانمائة وخمسون دينار جزائري .

حرر بـالمسيلة
في :....17....جوان 2010

المتعـامل المتعـاقد

محافظ الغابات

عن الوزيـر و بتفويض منه
محـافظ الغـابات
م. عمـــام

Annexe n°1 de la décision n°2027 du 17 décembre 2008 fixant les modalités techniques ,administratives et financières relatives à la mise en œuvre des projets de proximité de lutte contre la désertification bénéficiant du soutien du fonds de lutte contre la désertification et le développement du pastoralisme et de la steppe.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPEMENT RURAL

Conservation des forêts de : **M'SILA**

Circonscription des forêts de : **M'SILA**

Commune de : **AIN EL KHADRA**

Mechta , localité ou lieu dit de : **GUEDICHA**

DEMANDE D'ADHESION AU PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT RURAL ET DE SUBVENTION SUR LE FONDS DE LUTTE CONTRE LA DESERTIFICATION ET DE DEVELOPPEMENT DU PASTORALISME ET DE LA STEPPE

Le soussigné **RAHMOUNE TAHAR** agissant en qualité de chef de ménage, sollicite par la présente et dans le cadre de la décision ministérielle n° 2027 du 17 décembre 2008 fixant les modalités techniques, administratives et financières relatives à la mise en œuvre des projets de proximités de lutte contre la désertification bénéficiant du soutien du fonds de lutte contre la désertification et le développement du pastoralisme et de la steppe:

- L'adhésion au programme de développement rural,
- Le soutien du FLDDPS pour les actions identifiées dans la présente.

Demande déposée contre accusé de réception, auprès de la Circonscription des forêts de : ..... Daïra de : MAGRA. Wilaya de : M'SILA

Enregistrée sous le N°: .....le :.....

1- Identification du demandeur

Nom : **RAHMOUNE** prénom : **TAHAR**

Qualité: **Agro éleveur**

Age: **50ans**

Adresse: Commune **Aïn El Khadra** Localité: **Mechta Ouled Si Ali Guedicha**

Commune : Aïn El Khadra Daïra de **Magra** Wilaya de **M'Sila**

Formation: **Néant**

Qualification: **Néant**

Nombre de personnes composant le ménage: **08**

Adultes pouvant travailler : **01**

Surface agricole utile (SAU) en hectares : **10** Ha dont irriguée **0 Ha**

Spéculations dominantes : **Céréaliculture en sec (Blé et Orge) + élevage**

Autre activités exercées: **Néant**

Revenu moyen annuel du ménage (DA) : **6000 DA**

Revenu par personne (DA) : /

2-Conditions de vie du ménage représenté

Etat des terres et infrastructures agricoles: **semi aride**

Habitations : **Précaire**

Accès à l'eau potable : **Néant**

Accès à l'énergie : **Néant**

Accès à la route (ou à une piste) : **Piste d'accès très difficile**

Accès à l'école : **Très difficile et lointain (chef lieu de commune)**

Accès au centre de santé : **Très difficile et lointain (chef lieu de commune)**

3- Nature des investissements projetés, montant et mode de financement prévus

1.3- Descriptif général des investissements à réaliser dans les (vingt quatre) 24mois.

- Nature et délais : (indiquer les principales actions et leur lieu d'implantation ainsi que les délais de réalisation dans la limite de 24 mois) :

3.1.1- investissements relatifs a la de mise en valeur des terres agricoles : **Plantation Fourragère**
3.1.2- investissements relatifs aux aménagements hydrauliques : **Réalisation de Ced de dérivation**

3.13- investissements relatifs aux travaux de conservation des sols : **Correction Torrentielle**

2.1.4- Investissements relatifs à l'amélioration des systèmes de production agricole : /

3.1.5- investissements relatifs à la production animale : /

3.1.6- investissements relatifs à la valorisation des produits agricoles et forestiers : /

3-2 investissements relatifs aux actions de soutien aux opérations de mise en valeur des terres.

3.2.1- Mobilisation de l'eau : /

3.2.2- Alimentation en énergie électrique : /

3.2.3- voies d'accès aux périmètres : **Ouverture de Pistes**

3.2.4 - Autres actions nécessaires à l'utilisation rationnelle et optimale du patrimoine foncier à mettre en Valeur : /

3-3- investissements relatifs aux études, à la formation et l'animation : /

3-4-Investissements relatifs à des activités artisanales : /

3-5- Investissements relatifs à des activités de maintenance du matériel acquis dans le cadre du PPDRI : /

3.6- Investissements relatifs à l'énergie solaire : **Acquisition de Kit solaire pour ménage**

3.6- Coût des Investissements et mode de financement en Dinar Algérien

Code	Nature	Unité	Volume	Coût Unitaire	Coût global	Mode de financement	
						FLDDPS	Population
	Action 3.1.1	Ha	50	50.000,00	2.500.000,00	2.500.000,00	-
	Action 3.1.2	U	01	5.500.000,00	5.500.000,00	5.500.000,00	-
	Action3.1.3	M3	1000	3.200,00	3.200.000,00	3.200.000,00	-
	Action3.1.4	-	-	-	-	-	-
	Action3.1.5	-	-	-	-	-	-
	Action3.1.6	-	-	-	-	-	-
	Action 3.2.1	-	-	-	-	-	-
	Action3.2.2	-	-	-	-	-	-
	Action 3.2.3	Km	12	800.000,00	9.600.000,00	9.600.000,00	-
	Action 3.2.4	-	-	-	-	-	-
	Action 3.3	-	-	-	-	-	-
	Action 3.4	-	-	-	-	-	-
	Action 3.5	-	-	-	-	-	-
	Action 3.6	U	13	200.000,00	2.600.000,00	2.600.000,00	-
	Etude, suivi	FF	-	-	1.170.000,00	1.170.000,00	-
	total				24.570.000,00	24.570.000,00	-

Fait à Aïn El Khadra le ..... 10 مارس 2009

RAHMOUNE TAHAR

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــة المسيـــــلة

محـــافظـــة الغابـــات

عقـــد رقـــم : 2012/05

المصـــادق عليـــه بتاريـــخ : 25 ديسمبر 2012

العملية: فتح مسالك على مسافة 12 كلم

مشروع جواري لمكافحة التصحر (PPLCD) – 2009

البلدية	المكان	الحجم (كلم)
عين الخضراء	قديـــشة	12

الدراسة و المتابعة : مكتب الدراسات نويوات أشغال عمومية (N.T.P) – سطيف –

مؤسسة الانجـــاز: '' ش . ذ . م . م . '' أنترافـــور الهضـــاب المسيـــلة

PPLCD 2009

كشف كمي وتقييمي

طبيعة لأشغال :	فتح مسالك غابية	الحجم : 12 كلم
المكـــان :	قديشة بلدية عين الخضراء	

الرقم	التعييـــن	الوحدة	الكمية	السعر الوحدوي خارج الرسوم	المبلغ الكلي خارج الرسوم
01	- حفر عادي بكل مستلزمات حسن الانجاز	م ^{3}	500	100.00	50.000.00
02	- حفر صخري بكل مستلزمات حسن الانجاز	م ^{3}	70	3.000.00	210.000.00
03	- تموين ، نقل و و ضع حصى الوادي TVO أو مادة الطوف TVN للردم بكل مستلزمات حسن الانجاز	م ^{3}	1200	210.00	252.000.00
04	- تموين ، نقل و و ضع حصى الوادي TVO أو مادة الطوف TVN لطبقة الاساس بكل مستلزمات حسن الانجاز	م ^{3}	11000	210.00	2.310.000.00
05	- خندق ترابي بكل مسترزمات حسن الانجاز	م ط	3100	150.00	465.000.00
06	- تمـوين و وضـع قنـوات خرسـانية مسـلحة 1000 Φ بكل مستلزمات حسن الانجاز	م ط	90	14.500.00	1.305.000.00
07	- تمـوين و وضـع قنـوات خرسـانية مسـلحة 800 Φ بكل مستلزمات حسن الانجاز	م ط	82	11.500.00	943.000.00
08	- تموين و وضع المتاريس الحجرية المشبكة بكل مستلزمات حسن الانجاز	م ^{3}	200	3.000.00	600.000.00
	مجموع كل المراحل خارج الرسوم				6.135.000.00
	الرسم على القيمة المضافة 17 %				1.042.950.00
	المبـلغ الإجمالي بكل الرسوم				7.177.950.00

ضبط هذا الجدول بمبلغ (بجميع الرسوم) : **سبعة ملايين و مائة و سبعة وسبعون ألف و تسعمائة و خمسون دينار جزائري .**

حرر بالمسيلة في : 25 ديسمبر 2012

المتعامل المتعاقد

محافظ الغابات

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
المديريـــة العامـــة للغابـــــــات
محافظـــة الغابـــات لولايـــة المسيلة

إتفـــاقية إنجـــازرقـــم: .....

المصـــادق عليهـــا بتاريـــخ: 26 ماي 2010.....

الدراســة التقنية و المتابعة لفتح مسلك
الحجم الكلي : 18كلم

رقم الحصة	البلدية	المكان	الحجم (كلم)
01	عين الخضرة	قديـشة	12

برنامج التنمية الريفية المندمجة لسنة 2009

(خاص بالمشروع الجواري لمكافحة التصحر **PPLCD**)

مؤسسة الإنجاز : مكتب دراسات نويوات أشغال عمومية (N.T.P)سطيف

الطرقات : دراسة ومتابعة

-٩-

الكشف الكمـي و التقييـمي

طبيعـةالأشغـال	الحجم/كلم	المكان	البلدية	الحصة
الدراسـة التقنية و المتابعة لفتح مسلك	12	قـديشة	عين الخضرة	01

الرقم	تعيين المراحـل	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلـــغ
01	المعطيات العامة للموقع	كلم	12	2.000.00	24.000.00
02	المشروع التنفيذي	كلم	12	12.000.00	144.000.00
03	تحضير ملف الاستشارة	كلم	12	2.500.00	30.000.00
04	مـتابـعـة الإنجاز	كلم	12	10.000.00	120.000.00
المجموع خارج عن الرسوم					**318.000.00**
الرسم على القيمة المضافة 17 %					**54.060.00**
المجموع بكل الرسوم					**372.060.00**

يحدد مبلغ هذا الكشف بجميع الرسوم : ثلاثمائة وإثنان وسبعون ألف وستون دينار جزائري .

حرر بالمسيلة في : 26 ماي 2010

المتعـامل المتعـاقد

مكتب دراسات " نويوات أشغال عمومية"
BET « Nouioua Travaux Publics »
N.T.P - Sétif
Roules : étude & suivi

محافظ الغابات

عن الوزير و بتفويض منه
محافظ الغابات
م. عمـــام

م نويوات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
المديرية العامة للغابات
محافظة الغابات لولاية المسيلة

اتفاقية انجاز رقم : 10/12

المصادق عليها بتاريخ : 09 مارس 2010

برنامج التنمية الريفية المندمجة لسنة 2009
(خاص بالمشروع الجواري لمكافحة التصحر PPLCD)

العملية : تصحيح المجاري المائية بحجم 1000 م3
بقديشة بلدية عين الخضرة

مؤسسة الإنجاز : مؤسسة محدب الدراجي لأشغال بناء كل هياكل الدولة و الأشغال العمومية و الري و استغلال الغابات – المسيلة

برنامج التنمية الريفية المندمجة لسنة **2009**
(خاص بالمشروع الجواري لمكافحة التصحر PPLCD)

-1-

كشف كمي و تقييمي

طبيعة الأشغال : تصحيح المجاري المائية **الحجم :** 1000 م^3

القرية / البلدية : قديشة / عين الخضرة **عدد الحصص :** حصة واحدة

التعيين	الوحدة	الكمية	السعر الوحدوي خارج الرسوم	المبلغ الكلي خارج الرسوم
مرحلة واحدة				
التوتيد و حفر الأساس	م^3	**1000**	310.00	310.000.00
جمع الحجارة	م^3	**1000**	690.00	690.000.00
بناء الحواجز بالحجارة و الشباك المعدني نوع17	م^3	**1000**	990.00	990.000.00
المجموع خارج الرسوم			**1990.00**	**1.990.000.00**
الرسم على القيمة المضافة 17 %				338.300.00
المبلغ الإجمالي بكل الرسوم				**2.328.300.00**

يحدد مبلغ هذا الكشف بجميع الرسوم : **مليونان وثلاثمائة وثمانية وعشرون ألف وثلاثمائة دينار جزائري.**

حرر بالمسيلة في :
09 مارس 2010

المتعامل المتعاقد

محمد الدراجي/ مؤسسة أشغال البناء
كل في أشغال الدولة والأشغال العمومية
و الري و إستغلال الغابات - المسيلة
س.ت/ 00 A 2824839

محافظ الغابات

عن الوالي و بتفويض منه
محافظ الغابات
م. عمام

-15-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
المديرية العامة للغابات

محافظة الغابات لولاية المسيلة

اتفاقية انجاز رقم : 2010 /13

المصادق عليها بتاريخ : 07 فريل 2010

برنامج التنمية الريفية المند مجة لسنة 2009

(خاص بالمشروع الجواري لمكافحة التصحر PPLCD)

- العملية : غراسة رعوية بحجم 50 هكتار
- المكان : قديشة
- البلدية : عين الخضرة

مؤسسة الإنجاز : خليف عادل - مؤسسة البناء
و الأشغال العمومية و الري– المسيلة

الكشف الكمـي و التقييمـي

طبيعة الأشغال	الحجم	المكان	البلدية	حصة واحدة
غراسة رعوية	50 هكتار	قديشة	عين الخضرة	

التعييـــن	الوحدة	الكمية	السعر الوحدوي خارج الرسوم	المبلغ الكلي خارج الرسوم(دج)
- المرحلة الأولـى :				
1- تخطيط - توتيد - فتح الحفر و شق الأثلام (Sillons)	هكتار	50	2.805.00	140.250.00
2- توفير الصبارات - غرس و سقي	هكتار	50	15.000.00	750.000.00
مبلغ المرحلة الأولى خارج الرسم				890.250.00
- المرحلة الثانية :				
1- استبدال الصبارات الميتة و المتلفة	هكتار	50	1.000.00	50.000.00
2- نزع الأعشاب الضارة	هكتار	50	1.000.00	50.000.00
3- السقي	هكتار	50	1.000.00	50.000.00
مبلغ المرحلة الثانية خارج الرسم				150.000.00
- المرحلة الثالثة :				
1- استبدال الصبارات الميتة و المتلفة	هكتار	50	1.000.00	50.000.00
2- نزع الأعشاب الضارة	هكتار	50	1.000.00	50.000.00
3- السقي	هكتار	50	1.000.00	50.000.00
مبلغ المرحلة الثالثة خارج الرسم				150.000.00
مجموع كل المراحل خارج الرسوم				1.190.250.00
الرسم على القيمة المضافة 17 %				202.324.50
المبـلغ الإجمالي بكل الرسوم				1.392.592.50

- يحدد مبلغ هذا الكشف بجميع الرسوم : **واحد مليون وثلاثمائة وإثنان وتسعون ألف وخمسمائة وإثنان وتسعون دينار وخمسون سنتيما .**

حرر بالمسيلة في : 2010/03/16

المتعامـل المتعاقـد

محافظ الغابات

عن الوزيـر و بتفويـض منـه
محـافظ الغـابـات
م. عمـــام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة

محافظة الغابات بالمسيلة

مقاطعة الغابات بالمسيلة

رقم: 64 /م غ م/2010

الموضوع : منح حق استغلال نبات الصبار

في اليوم الواحد والثلاثون من شهر ماي لعام ألفين وعشرة

نحن السيد رئيس مقاطعة الغابات بالمسيلة وفي إطار مشروع مكافحة التصحر PPLCD لقرية قديشة بلدية عين خضراء، وطلبا من المعني

السيد: ياحي عزالدين بن الصديق المولود بتاريخ 1979/04/20 بسطيف والساكن ببلدية برهوم حسب بطاقة تعريف رقم: 465128 الصادرة بتاريخ :2006/05/14، قد استفاد من غرس نبات الصبار لهذا نمنح له حق الاستغلال في محيط أرضه، وهو بدوره يتعهد بحمايته

إمضاء المعني

رئيس مقاطعة المسيلة

الملخص:

تمحورت هذه الدراسة حول دور حساب التخصيص **FLDDPS** على التنمية المحلية في المناطق الريفية، حالة الحساب المسير من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة لسنة **2009** في محيط قديشة ببلدية عين الخضراء، من خلال برامج وسياسات التنمية الريفية لتحقيق التنمية المحلية في المناطق الريفية، وفي هذا الصدد قمنا باستعراض مفاهيم عامة حول التنمية المحلية والتنمية الريفية وكذا حسابات التخصيص وعقود النجاعة، وبعد المعاينة تم إحصاء المشاريع الممولة من طرف محافظة الغابات، وللوقوف على مدى مساهمة هاته المشاريع في التنمية المحلية على مستوى المنطقة محل الدراسة، وكحوصلة لما تم التوصل إليه من أن المشاريع الممولة من هذا الحساب ساهمت وساعدت بشكل كبير وكان له دور بارز في تفعيل التنمية المحلية بالمناطق الريفية، مما نتج عنها تحقيق نتائج معتبرة لعدة جوانب اقتصادية واجتماعية، كربط المنطقة بالمسالك الريفية، وكذا التشجيع على غرس الأشجار المثمرة، إلا أنها تبقى غير كافية ومتطلبات المنطقة من مختلف الصيغ والبرامج المنتهجة من طرف الدولة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية – التنمية الريفية – المناطق الريفية – البرامج والسياسات

Summary:

This study focused on the role of FLDDPS allocation account, on rural development in rural areas. Status of account managed by the Forest Governorate of the state of M'sila for the 2009 year, in the vicinity of Ain Khadra village. Through rural development programs and policies to achieve local development in rural areas. in this regard, we have reviewed general concepts of local development and rural development, as well as allocation calculations and efficiency contracts.

After the survey, the projects funded by the Forest Governorate were counted as an analysis of the finding that projects funded by this account contributed greatly and have played a prominent role in activating local development in rural areas. Resulting in significant results for several economic and social aspects.

Such as linking the area with rural roads, and encouraging the planting of fruit trees. But it remains insufficient and the requirements of the region of the contrary formulas and programs adopted by the State.

Key words: local development - rural development - rural areas - programs and policies to achieve local.